

( ٤٧ )

سياسة إعادة البناء (البيرومترويكا)  
في القوات المسلحة السوفيتية وموقف العسكريين  
من هذه السياسة  
مستشار د. خير الدين عبد اللطيف محمد  
أغسطس ١٩٩١

تهدف هذه السلسلة الى اقامة الحوار العلمي بين المشتغلين بالبحوث  
والتدريس في علم السياسة، وذلك بنشر بحوث تتناول وجهات نظر منهجية او  
دراسات تتعلق بالظواهر السياسية موضع الاهتمام الاكاديمي ، وتخضع بحوث  
السلسلة للتحكيم من قبل اثنين من الاساتذة المتخصصين .

سياسة إعادة البناء (البيريسترويكا) في القوات المسلحة السوفيتية وموقف العسكريين من إصلاحات جورباتشوف في ظل سياسته الأمنية الجديدة.

تتناول هذه الدراسة التحولات والتغييرات التي أدخلها الرئيس جورباتشوف في السياسة العسكرية السوفيتية في إطار سياسة إعادة البناء الشاملة "البيريسترويكا" والانفتاح والعلنية "الجلانوست" وموقف العسكريين منها، وتأثيرها على موقف جورباتشوف الداخلي والخارجي، وعلى العلاقات بين الشرق والغرب، وأيضا بالنظر إلى ما تنطوي عليه من آثار على المجتمع السوفيتي نفسه وعلى مجمل إصلاحات جورباتشوف في المجالات الأخرى باعتبار أن النجاح في تنفيذ الإصلاحات المستهدفة في القوات المسلحة يعتبر مؤشرا طيبا على مسار العملية الإصلاحية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

وتتناول الدراسة التغييرات والتحولات التي طرأت على السياسة الخارجية السوفيتية والاستراتيجية العسكرية والعقيدة العسكرية، وسياسة القوى البشرية العسكرية وسياسة الصناعات العسكرية والتنظيم العسكري، فضلا عن تناولها لطبيعة العلاقة بين الحزب والقوات المسلحة .

وأود بداية الا تترك هذه الدراسة الانطباع بآن ما ظهر من مهمات فسى القوات المسلحة إزاء بعض السياسات قد يعنى احتمال قيام انقلاب عسكرى أو تشكيل القوات المسلحة عائقا أمام سياسات جورباتشوف، فالأغلب أن الجيش سيظل أداة طيعة للسلطة ، كما كان دائما في التاريخ الروسى. إلا أن المسرحين من القسوات المسلحة من الضباط والجنود واحتياجاتهم وضرورات إعادة دمجهم فى الحياة المدنية قد يمثلون عبئا على الاقتصاد السوفيتى فى المراحل الأولى مثلهم مثل سياسة تحويل الصناعات العسكرية التى تجمع الآراء على أنها فى سنواتها الأولى تحتاج إلى انفاق يفوق المردود كما أنهم قد يشكلون - بعد فقدان امتيازاتهم -

خاصة للذين كانوا يخدمون في الخارج - وعنصر الامان في الحصول على احتياجاتهم  
- مركزا للسلط الاجتماعي .

## عام

غير جورباتشوف وأنصاره من مفهوم الامن القومي السوفيتي بطريقة جذريّة.  
فنجده ينتقل به من التركيز على مذهب بريجنيف القائم على القوة العسكرية إلى  
التركيز على الوسائل السياسية. وقطع جورباتشوف طريقا طويلا وشاقا حتى تمكن من  
تحويل المكتب السياسي لصالحه وبالتالي إقرار سياسته الامنية الجديدة، وضمان  
استمرار التأييد لها ، فقد حصل جورباتشوف في البداية على تأييد لمبدأ  
التفاوض مع الغرب للتوصل إلى خفض متناظر في الاسلحة Negotiated Symmetrical  
Cuts ثم حصل على تأييد لموقف أكثر توفيقا مع الغرب وهو التفاوض لازالة  
الاختلال وعدم التناظر الذي اقر جورباتشوف بوجوده في صالح حلف وارسو  
negotiated asymmetrical cuts واخيرا ذهب جورباتشوف إلى مدى ابعد بالإعلان في  
الامم المتحدة في ديسمبر ١٩٨٨ عن خفض في اسلحته وقواته من جانب .

وعلى طريق تجسيد ودعم مفهومه عن إمكانية تحقيق الامن من خلال الوسائل  
السياسية اظهر جورباتشوف استجابة واضحة لتبديد مخاوف الغرب وقلقة بخصوص  
المخالفات السوفيتية في مجال حقوق الانسان، واستعدادا غير مسبوق لقبول  
التفتيش والتحقيق في الموقع دون حق الرفض على المنشآت والتسهيلات العسكرية  
السوفيتية ، ورغبة في فتح المجتمع السوفيتي لاتصالات واسعة وحوار متنوع مع  
العالم الخارجي في كافة المجالات .

وتشير تحركات جورباتشوف إلى أنه - خلافا لاسلافه - يربط سياسة التعاون مع  
الغرب بالاصلاحات السياسية الليبرالية الداخلية التي يسعى إلى تحقيقها ، والس  
أنه يسعى إلى تحقيق تحول إيجابي دائم ومستقر في طبيعة العلاقات بين الشرق  
والغرب .

ويثور التساؤل بطبيعة الحال حول مدى نجاح جورباتشوف من عدمة في إكمال وإتمام شوط الإصلاح إلى مده . إذ تواجه سياسته مقاومة من مجموعات مختلفة في الحزب والجيش وفي جهاز الاستخبارات ( KGB ) التي تخشى من انعكاسات وتداعيات سياسة جورباتشوف المتفتحة على الأمن والاستقرار الداخلي للبلاد. كذلك يواجه جورباتشوف تحديا خطيرا وهو إصلاح اقتصاد البلاد المتردى وتلبية احتياجات المستهلك السوفيتي الذي ضاق ذرعا من نقص السلع الاستهلاكية في كل مكان .

وأود أن أوضح هنا أن السيادة الأمنية الجديدة التي صاغها جورباتشوف لا تتناول الجانب العسكري فقط وإنما تتناول إلى جانبه أيضا الجوانب السياسية والاقتصادية والإنسانية نظرا لتشابه هذه الجوانب واستحالة فصلها عن بعضها البعض سواء على صعيد السياسة السوفيتية الداخلية أم على صعيد العلاقات الخارجية خاصة بين الشرق والغرب. وبهذا المعنى تشمل سياسة الأمن القومي السوفيتية الجديدة البرامج العسكرية والمبادرات الدبلوماسية والاختيارات الاقتصادية والالتامات والعلاقات الإنسانية والثقافية الخارجية.

غير أن الذي يعنيننا لأغراض هذه الدراسة رصد التحولات والتغييرات التي أدخلها جورباتشوف على السياسة العسكرية السوفيتية في إطار سياسة إعادة البناء الشاملة "البيريسترويكا" والانفتاح والعلنية "الجلاسنوست" وموقف العسكريين منها، وتأثير هذه الإصلاحات والتغييرات على موقف جورباتشوف الداخلي والخارجي . فقد حدثت تغييرات وإصلاحات ضخمة في السياسة العسكرية السوفيتية وهي تطورات تشير تساؤلات جوهرية حول طبيعة النظام السياسي السوفيتي وطبيعة التهديد العسكري السوفيتي. ومن ثم فإن محاولة تقييم التغييرات التي حدثت في السياسة العسكرية السوفيتية مسألة مهمة وحيوية بالنظر إلى تأثيراتها الجوهرية على حسابات الأمن الغربي. ونظرا لتعقد هذه المسألة وتناولها فقد رأيت أن أعرض لها في إطار واضح يشمل عناصر محدده : السياسة الخارجية ،

الاستراتيجية العسكرية، العقيدة العسكرية ، القوى البشرية العسكرية ،  
الصناعات العسكرية ، التنظيم العسكرى .

### السياسة الخارجية السوفيتية :

لايتسع المجال هنا للحديث عن التحولات التى حدثت منذ تولى جورباتشوف  
السلطة فى ١٩٨٥ . ويكفى أن نشير إلى أهم الركائز التى تشكل التوجه الاساسى  
للسياسة العسكرية السوفيتية المعاصرة . وكانت اخطر نقطة تحول فى السياسة  
الخارجية السوفيتية هى مراجعة الايديولوجية الرسمية للبلاد وتعديل منطلقاتها،  
وبمعنى اخر التوصل لاساس جديد لتعريف مفهوم "التعايش السلمى" الذى ترجع جذوره  
إلى لينين. فقد توصل لينين إلى صيغة لسياسة خارجية تفصل وتفرق العلاقات ما بين  
الدول عن العلاقات ما بين الاحزاب، وبالتالي اتباع سياسات مختلفة على هدى هذا  
الفصل. ولما فشل لينين فى اشغال الثورات فى الدول الرأسمالية الصناعية سعى  
إلى تطبيع علاقاته معها وتبديد مخاوفها منه وان كان لم يتخل عن مبدأ الثورة  
الدولية باسم الطبقة العاملة، وعن توجيه سياسات الاحزاب الشيوعية الحليفة  
لموسكو من خلال منظمة الكومينترن comintern التى تأسست فى عام ١٩١٩ . وقد شكلت  
هذه الصيغة الخط الرسمى السوفيتى باستثناء الفترة التى تحالف فيها ستالين فى  
البداية مع المانيا ثم مع الديمقراطيات الغربية، ثم مع دول اوروبا الشرقية  
بعد الحرب العالمية الثانية .

وجاء خروتشوف ليعيد صيغة لينين ويطلق عليها "التعايش السلمى" رغم ان  
لينين استخدم كلمة cohabitation وخورها لتتواءم مع الواقع الجديد الذى تكون  
بفعل ظهور الاسلحة النووية . والواقع أن التعايش السلمى كسياسة لم يكن يعنى  
نبذ التنافس مع الغرب وإنما كان ينظر اليه على أنه "صورة محددة من صور  
الصراع الطبقي" أى سياسة تجنب الحرب مؤلثا وخلافا لتصور لينين - الذى اعتقد  
بحتمية الحرب مع الغرب - كان خروتشوف يرى فى التعايش السلمى استراتيجية

لهزيمة الغرب من خلال الثورات الداخلية دون الحاجة للجوء إلى حرب شاملة أو استخدام الأسلحة النووية .

ولقد فرضت المنطلقات الأيديولوجية الأساسية التي تميزت بها سياسة التعايش السلمى فى ذلك الوقت اتباع سياسة خارجية توسعية وسياسة عسكرية تسعى إلى تحقيق تفوق عسكرى على الجميع . ومن ثم فإن البناء العسكرى الضخم الذى تم طيلة العقود الثلاثة السابقة جاء نتيجة منطقية لاتباع مثل هذه السياسة وما تنطوى عليه من تمحيات وأعباء اقتصادية ضخمة كان ضحيتها الشعب السوفيتى .

وعندما جاء جورباتشوف إلى السلطة كان الاتحاد السوفيتى يواجه بالفعل أزمة عنيقة فى السياسة على المعنيين الداخلى والخارجى تمثلت فى عدم قدرة مواصلة سباق التسلح النوعى مع الولايات المتحدة بسبب الأعباء المالية الضخمة وعجز الأجهزة والمراكز العلمية والتكنولوجية السوفيتية فى مواصلة هذا السباق، فضلا عن أن السياسة الخارجية السوفيتية التوسعية استشارت ردود فعل غربية لم يكن بمقدور الاتحاد السوفيتى - باقتناده المتردى - مواجهتها بنجاح . فقد دفع انصار جورباتشوف بأن العنصر العسكرى التوسعى فى السياسة الخارجية السوفيتية حفز الغرب على مزيد من التسلح وبناء القوة ، وأن القوة العسكرية السوفيتية الضخمة لم تترجم إلى نفوذ ومردود سياسى كما كانت القيادة السوفيتية تتوقع . وكان لهذا الرأى تأثيره الضخم على العقيدة العسكرية السوفيتية ومراجعتها فيما بعد .

وفى تعامله مع هذه الأزمة لم يعالج جورباتشوف أعراضها فقط وإنما أطلق هجوما عنيفا على الداء نفسه معلنا عن تحولات جذرية فى السياسة الداخلية تطلبت بدورها توجهها مختلفا فى السياسة الخارجية . حقيقة نلمح صورة من هذا التحول فى مسار السياسة قبل جورباتشوف ولكنه كان تكثيكا . أما التحول الذى يتحدث عنه جورباتشوف فهو تحول استراتيجى يقصد به الاستمرار لمدة طويلة وليس للتقاط

الأنفاس للحصول على التكنولوجيا الغربية لتحسين وتطوير القدرة العسكرية، وهو تحول ينطوي على إعادة بناء شاملة وأساسية لاس النظام الاقتصادي والسياسي برمته. فقد ذهب جورباتشوف - في مراجعة للايديولوجية السوفيتية - إلى مراجعة الاس الماركسية اللينينية التي قامت عليها العقيدة العسكرية السوفيتية وهي مصالح

الطبقة والصراع الطبقي. فذكر في كتابه "البيريسترويكا : التفكير الجديد لبلدنا وللعالم الاثى : ظهرت في العصر الحالي مصالح جديدة : مصالح البشرية التي تعلقو وتسمو على مصالح الطبقات . والاسلحة النووية تجعل قضية العمل على تجنب الحرب مصلحة انسانية للبشرية جمعاء ، ونفس الشئ بالنسبة لإنقاذ البيثة". هذه المصالح الانسانية - في رأى جورباتشوف - تحتل الاولوية والاسبقية عن صراع الطبقات ، وتنتطلب جهودا تعاونية مع الدول الإمبريالية . كذلك فإن هذه المصالح جعلت من مقولة إن الحرب ليست إلا استمرارا للعلاقات السياسية بوسائل اخرى مقولة غير مناسبة لعصرنا ، وفي هذا تمرد واضح وخروج عن مبادئ لينين .

ولم يتوقف جورباتشوف عند هذا الحد بل أنه جرد مفهوم التعايش السلمى من فكرة أنه "صورة محددة من صور الصراع الطبقي" . ثم جاء المؤتمر السابع والعشرون للحزب الشيوعى السوفيتي ليعطى تعريفا لمفهوم التعايش السلمى لم يأت فيه على ذكر الصراع الطبقي، وانما أكد على العلاقات السلمية مع كافة الدول بغض النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

وهكذا رأينا الاتحاد السوفيتي يلتزم بعدم التدخل حتى في دول شرق اوروبيا التي واجه الاتحاد السوفيتي فيها تحديات غير مسبوقة في الدول الحليفة هناك وفقدانا للسيطره على تطور الاوضاع فيها .

هذا التوجه الجديد فى السياسة الخارجية السوفيتية استلزم بطبيعة الحال تغيير العقيدة العسكرية السوفيتية لتكون دفاعية فى طبيعتها يتبع الجانب المسمى / الفنى فيها الجانب السياسى ويصير التأكد على الدفاع وليس الهجوم والهدف الاستراتيجى فيها منع الحرب وليس شن الحرب .

وإذا كان من الصعوبة بمكان إن نعرف على وجه اليقين النوايا بعيدة المدى للسياسة الخارجية السوفيتية - خاصة فى ضوء تناسل النزاعات الاستقلالية والانفصالية فى الجمهوريات السوفيتية المختلفة فإنه يمكن القول بأن التوجه الجديد فى السياسة الخارجية السوفيتية تحت جورباتشوف يتطلب بوضوح تعديلات رئيسية فى كافة أوجه السياسة العسكرية السوفيتية .

#### النظام الشامل للامن والسلم الدوليين :

أكد جورباتشوف فى بداية تولية السلطة ضرورة إقامة علاقات متحضرة مع الغرب على اساس القيم المشتركة الاساسية للشرق والغرب، وأنه من الضرورى ليس فقط العودة إلى وفاق السبعينيات وإنما السعى المشترك لإقامة نظام دولى شامل للامن يقوم على أساس الاقرار بالفائدة المتبادلة التى يمكن ان تمود على العالمين الاشتراكي والرأسمالى من تعاونهما. وقدم الاتحاد السوفيتى تصوراتمه لعناصر هذا النظام المقترح عند مناقشته فى الامم المتحدة. هذا النظام - فى التصور السوفيتى يهدف إلى تعزيز الحوار فى العالم - اولا وقبل كل شئ فى الامم المتحدة - حول سبل ووسائل تحقيق الامن الشامل فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية والانسانية بما فيها حقوق الانسان. ثم جاء "ديمنرى يازوف" وزير الدفاع السوفيتى ليبلور التصور السوفيتى لهذا النظام الدولى فى علاقته بالامن السوفيتى وإعادة بناء القوات المسلحة السوفيتية . فجاء فى تصريحات يازوف (التي نشرتها جريده Kommunist العدد رقم ١٨ لعام ١٩٨٩ ونشرتها "نوفوستى" ايضا بتاريخ ٤ يناير ١٩٩٠) الاتى :



- اخذ العالم عقودا عديدة من المواجهة والانزلاق إلى حافة الهاوية ليذكر في النهاية الحاجة إلى قواعد جديدة للمجتمع الدولى. هذه القواعد الجديدة تقوم على مبادئ حرية الاختيار ، تنوع صور وطرق التنمية الاجتماعية، سمو القيم الإنسانية العالمية الشاملة، تدويل الحوار الدولى على اساس توازن المصالح. مجمل هذه المبادئ تشكل هيكل النموذج الامنى الدولى الجديد الذى يختلف فى الاساس عن النماذج السابقة .
- يستند النموذج الجديد إلى الاقرار بتكامل وعدم تجزئة العناصر القومية والدولية للامن وينتقل هذا النموذج من التركيز على الاساليب العسكرية إلى التركيز على الاساليب السياسية فى مجال كفاءة الامن ، ويدعو إلى ترجمة هذه المبادئ النظرية إلى سياسة عملية .
- ويحتاج النموذج الامنى الجديد إلى مراحل عديدة تراجع فيها اتجاهات المواجهة ، وتستعاد الثقة، ويقضى فيها على الاختلالات وعدم التوازن فى الأسلحة والقوات. ويجب ان توفر هذه الجهود الارضية اللازمة للتحرك من التسامح الزائد إلى إقامة عالم خال من العنف والاسلحة الدووية باعتبار أنه من المستحيل إقامة وبناء نموذج امن جديد بدون خفض مستوى المواجهة العسكرية وتنفيذ عقائد عسكرية دفاعية فى الاساس ، وخفض الاسلحة والقوات إلى مستوى الكفاءة الدفاعية المعقولة بالتبادل .
- ومن المسائل الحيوية بخصوص هذا النظام تطویر الوجة العسكرية للامن لتوفير الضمانات المادية الضرورية للاولويات السياسية طبقا للنموذج الامنى الجديد الذى سيؤدى تنفيذه إلى تناقص اهمية الوجة العسكرية لصالح الوجة السياسية والاقتصادية والقانونية الدولية والانسانية وغيرها وفى نفس الوقت ستظل العسكرية لفترة عنصرا ماديا مهما من عناصر النظام الامنى القومى والعالمى، فالتأكيد على الوسائل السلمية لتعزيز الامن فى ظل النموذج الجديد لايحول دون إقامة آليات عسكرية لمواجهة العدوان والخسرب طالما استمر خطر التهديد بالحرب قاسما .

كانت الكفاية الدفاعية المعقولة حتى مؤخرا تفهم على أنها استعداد وقدرة القوات المسلحة لتنفيذ مهام هجومية نشطة. ولكنها تفهم الان على أنها الاجراءات العسكرية الضرورية التي تتناسب بدقة مع درجة التهديد الحقيقي والحد الأدنى من متطلبات الدفاع. وهذه المهمة تغطي أوجه عديدة : فالوجه العسكري الاقتصادي يدعو إلى استخدام أقل قدر من الإمكانيات الاقتصادية للدفاع وتحويل مدروس للصناعات الحربية للإنتاج المدني . اما الوجه العسكري / الفن فيدعو إلى تركيز الجهود الرئيسية لتطوير الاسلحة والمعدات بأقل تكلفة ممكنة. ويدعو الوجه العسكري / العلمى إلى بلورة نظرية لسمات معينة - كمية ونوعية - للكفاية الدفاعية المعقولة. ويقصد بالوجه العسكري السياسى الإجراءات الرامية إلى تحقيق الاستقرار للعلاقات بين الدول فى المجال العسكرى وإتاحة امكانية التنبؤ بها، ومنع الاستخدام المباشر للقوة لتحقيق أهداف سياسية. اما الوجه الأيديولوجى فيرتبسط بسياسة عقلية دفاعية متحررة من المفاهيم الخاطئة عن التفوق العسكرى وعقده صور العدو. وأخيرا يتناول الوجه العسكرى الخالص بخاء قوات مسلحة قادرة على كفاية توفير دفاع مناسب ومعقول عن البلاد .

#### الاستراتيجية العسكرية :-

نتج عن التحولات التي حدثت فى السياسة الخارجية تحولات فى الاستراتيجية العسكرية التى هى استراتيجية رسمية فى إطار الاستراتيجية العليا grand strategy التى تشمل الأيديولوجية والسياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية والسياسة الاقتصادية وإذا كان للاستراتيجية العسكرية منطقتها الداخلى الخاص بها الذى هو من مسئولية القيادة العسكرية فان هذا المنطق لايجرى العمل به بطريقة مستقلة بعيدا عن الاستراتيجية العليا للبلاد .

ولقد فجر التفكير السياسى الجديد لجورباتشوف هدلا عظيما غير مسبوق بخصوص الاستراتيجية العسكرية السوفيتية ، شارك فيه الطلاب المدنيون ومعاهد أكاديمية

العلوم السوفيتية ووسائل الاعلام المختلفة. والظاهر لنا ان جورباتشوف وانصاره نجحوا في إعادة صياغة الاطار الذي يجب ان تعمل فيه الاستراتيجية العسكرية من خلال مراجعة ابيولوجية ادت إلى تراجع اهمية مسألة الصراع الطبقي واصبحت مدعاة لتحسن العلاقات مع الغرب. هذه المراجعة قللت من أهمية دور الاستراتيجية العسكرية في اطار الاستراتيجية العليا الاشمل بدعوى أن تملك الاتحاد السوفيتي لقوة عسكرية لم تترجم إلى فاعلية سياسية في مواجهة الغرب .

ولعل من نجاحات جورباتشوف التي يستطيع أن يباهي بها أن استراتيجيته العسكرية الجديدة جعلت الغرب يرى الاتحاد السوفيتي على أنه أقل تهديداً له ، بل ان المؤسسات العسكرية في الغرب شرعت بالفعل في خفض إنفاقها العسكري وقواتها .

ولكن يلاحظ ان مفاوضات نزع السلاح فقدت بعض أهميتها كعصر في الاستراتيجية العسكرية لان تطور الاحداث في شرق اوربا والتخفيضات العسكرية الغربية تسيير بايقاع وخطى اسرع مما يمكن انجازها على مائدة المفاوضات وبمصدق ذلك بشكل خاص على الاسلحة التقليدية غير ان الامر ليس كذلك بالنسبة للأسلحة الاستراتيجية التي تتزايد أهمية المفاوضات الخاصة بحفظها وقد تمكن جورباتشوف من تحقيق شيء قريب من هدفه الرامى إلى جعل اوربا خالية من الاسلحة النووية (باستثناء القوات النووية البريطانية والفرنسية) وان كان من المتوقع اولا يتجاوز الحديث عن عالم خال من الاسلحة النووية خير القول .

#### العقيدة العسكرية

ترتبط العقيدة العسكرية ارتباطاً وثيقاً بالاستراتيجية العسكرية. والعقيدة السوفيتية - كما يراها السوفييت - هي سياسة الدولة الرسمية الخاصة بالواجهة الاجتماعية / السياسية والعسكرية للشئون الحربية في دولة معينة. فهي ترتبط

الهيكل والبناء العسكرى بالاهداف السياسية للدولة، وهى تتشكل وفقا للخصائص والطابع الجغرافى والاجتماعى والسياسى والاقتصادى للدولة، وعلى العقيدة العسكرية الخطوط الاساسية العامة للتنظيم والتكتيك والعمليات .

كان نتيجة للشورة الحديثة فى التكنولوجيا العسكرية والتوجه الجديد للسياسة الخارجية السوفيتية أن ضعف شأن التحيز لصالح الاستراتيجية الهجومية وتراجعت اسبقية الواجهة العسكرية الفنية للعقيدة العسكرية السوفيتية. فقد كان القادة العسكريون السوفيت يؤكدون فى السابق ويركزون على استراتيجية الهجوم وعلى مسرح العمليات السريعة الشاملة الواسعة النطاق ، أو ما كانوا يطلقون عليه مسرح العمليات الاستراتيجية الذى يتصور اجتياح معظم أوروبا الغربية واحتلالها فى خلال شهر تقريبا استغلالاً للتطور المذهل فى الاسلحة وتكنولوجياها.

ثم جاء جورباتشوف أمام المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعى السوفيتى فى أوائل ١٩٨٦ ليكشف النقاب عن فكرة الكفاية الدفاعية المعقولة اللازمة للامن القومى (راجع التقرير السياسى لمؤتمر الحزب السابع والعشرين) .

وفيما بعد بلور جورباتشوف تصورر للعقيدة العسكرية الجديدة فذكر أنها تتطلب هيكل للقوات السوفيتية يكفى لرد العدوان ولكنه غير كاف لشن الهجوم وقد ولد غموض هذا التعريف جدلا محمومًا حول المستويات الجوية والتقليدية الضرورية لأغراض "الكفاية الدفاعية المعقولة" . وواصل المحللون المديون المهتمون بالشئون العسكرية (معظمهم من المعاهد التابعة لأكاديمية العلوم السوفيتية) حملتهم المطالبة بإدخال تغييرات جذرية على الوجه العسكرى / الفنى للعقيدة العسكرية معولين بثقل على المفاهيم الأمريكية فى الاستراتيجيات الخاصة بالاسلحة النووية وعلى أن البرامج العسكرية السوفيتية عملت بهشاشة الحافز الرئيسى لسباق التسلح وتنامى قوة الغرب.

وقد هاجم المتحدثون العسكريون السوفييت - ومنهم يازوف وزير الدفاع - هذه الحملة من جانب النقاد المدنيين رغم اتفاقهم معهم في ان الغرض من القوة العسكرية يجب ان يكون منع الحرب وليس شنها كما كان الحال في العقيدة العسكرية القديمة (مقالة يازوف بالبرافدا حول العقيدة العسكرية كحلف وارسو بتاريخ 1987/7/27) .

وشهد مجلس السوفييت الاعلى في اواخر عام 1989 واول 1990 جدلا عنيفا عند مناقشه مشروع "قانون الدفاع Law on Defense داخل لجنة الدفاع وأمن الدولة التي يملك النقاد المدنيون قوة ضاغطة فيها. ومن السابق لاوانه الوقوف على النتائج التي سيمنتهن إليها هذا الجدل في ضوء مطالبة جورباتشوف للعسكريين بالعمل من أجل تنفيذ "بيريسترويككا" ضخمه في القوات المسلحة (كلمة جورباتشوف بمناسبة عيد النصر منشورة بالبرافدا بتاريخ 9 مايو 1990) .

وفي 5 يونيو 1990 تحدث "يازوف" وزير الدفاع السوفيتي عن الخطوط والملاح الرئيسية لرؤية وزارة الدفاع للإصلاح العسكري. ورغم أنها في مجملها تعكس تحولات عديدة في هيكل القوات المسلحة إلا أنها تبدو محافظة من وجهة نظر أنصار الإصلاح الجذري في مجلس السوفييت الاعلى ، وأنها تقدم تنازلات طفيفة على طريق تحقيق احتراف القوات المسلحة Professionalism of the Armed Forces . والواقع أنه رغم ان تصريحات القيادة العسكرية السوفيتية وشروعها حول العقيدة العسكرية السوفيتية الجديدة لم تنقطع ، فإنه من الصعوبة بمكان الوقوف بدقة على الكيفية التي ستنفذ بها هذه العقيدة عملياً. وقبل ان نعرض لاهم نقاط الجدل المحتدم حول كنه هذه العقيدة ومضمونها فإنه من المفيد ان نشير إلى اهم تصريحات وبيانات القيادات العسكرية السوفيتية حول العقيدة الجديدة.

في يوم 1988/4/29 التقى "يازوف" وزير الدفاع السوفيتي في تطور غير مسبق بسفراء الدول وملحقها العسكريين المعتمدين لدى الاتحاد السوفيتي بغير

شرح الملامح الاساسية للعقيدة العسكرية السوفيتية الجديدة. وفيما يلي اهم

ماتناوله يازوف في هذا اللقاء :

- تتحدد العقيدة العسكرية السوفيتية بالهدف الاساسى للسياسة الخارجية السوفيتية وهو كفالة توفير ظروف سلام دائم وحرية لكى يعمل الشعب السوفيتى .
- اهم مكونات وعناصر هذه العقيدة : نبذ الحرب واقامة نظام شامل للامن الدولى، والتعاون بدلا من المواجهة بين النظم الاجتماعية المختلفة ، والتفاهم المتبادل بدلا من سباق التسلح .
- تزايد الاقرار بعدم قبول الحرب كوسيلة لتحقيق اهداف سياسية . واقصر حلف وارسو فى اجتماع برلين فى مايو ١٩٨٧ الوثيقة الخاصة بهذه العقيدة، كما اقربها اجتماع وزراء خارجية دول الحلف فى اجتماع بودابست فى ١٩٨٨ .
- أساس العقيدة العسكرية السوفيتية هو النظام الاقتصادى والاجتماعى للاتحاد السوفيتى الذى لم يربط أبداً ولىن برهن مستقبلياً بالحل العسكرى للمشكلات الدولية، ورفض الحرب كوسيلة لحل التناقضات والنزاعات الدولية.
- أقرت العقيدة الجديدة فى برنامج الحزب الشيوعى السوفيتى والمؤتمر السابع والعشرين للحزب والدستور والتشريعات الأخرى وأوامر القيادة العسكرية العليا .
- هدف العقيدة الجديدة منع الحرب وتعزيز الامن الدولى باجراءات سياسية ودفاعية ودبلوماسية ودون تمكين المعتمدى من شن الحرب وحرمانه من أمل الانتصار فيها.
- لأول مرة تتضمن العقيدة العسكرية السوفيتية نصاً واضحاً مباشراً مفصلاً لمنع الحرب .

- لهذه العقيدة وجهان أحدهما سياسى والاخر عسكري/فنى - والوجه السياسى يعكس موقف الدولة السوفيتية من الحرب والمهام العسكرية والسياسية التى ترمى إلى منعها، وتقوية سلامتها وأمنها. أما الوجهه العسكري/الفنى فإنه يخضع للوجه السياسى ويتبعه ويتضمن صياغة الاهداف العسكرية والتنظيمية والفنية والاستراتيجية والاقتصادية لمنع الحرب ورد اى عدوان .

- تدعو العقيدة الجديدة إلى حل المنازعات بالطرق السياسية السلمية باعتبار ذلك شرط لاغنى عنه فى العصر النووى وعصر الفضاء. وترسم العقيدة الجديدة الإجراءات الكفيلة بتحقيق الامن ليس فى داخل الاتحاد السوفيتى فحسب وإنما فى الدول الاغضاء فى حلف وارسو .

- التعادل الاستراتيجى الحالى عامل حاسم فى مجال منع الحرب فى الظروف الحالية خلال فترة نتحدث عن التعاون النووى الاستراتيجى فى القسوات الامريكية والسوفيتية الذى تم التخفيض فيها أكثر من مرة ، وتأكيد اثناء صياغة معاهدة (سولت ٢) ، وانشاء لقاءات القمة السوفيتية الامريكية فى جينيف وركيافيك وواشنطن. وإذا كان ثمة إقرار بالتعادل العسكري الاستراتيجى كفيل بمنع الحرب فإن الاتحاد السوفيتى يرى أن النمو المستمر فى مستوى هذه الأسلحة لن يؤدي إلى تحقيق أمن أكبر .

- تتصور العقيدة الجديدة خلا متزامنا للحلفين العسكريين كخطوة أولى ثم ازالة تنظيماتها العسكرية واقامة نظام شامل للامن الدولى فى المسدى البعيد .

وأعاد رئيس أركان القوات المسلحة السوفيتية الجنرال "ميخائيل موساييف" تأكيد ما ذكره "يازوف" عن العقيدة العسكرية الجديدة فى تصريحاته التى أدلىس بها بمناسبة عقد "ندوة العقائد العسكرية" فى فيينا فى يناير ١٩٩٠. فاند مسرح موساييف "المراسل جريدة البرافدا فى فيينا يوم ١٩٩٠/١/٢١ بان الاتحاد السوفيتى

لايرهن حاضره ومستقبله بخل عسكري للمشكلات الدولية لانه يعتبر ان الحفاظ على السلام هو المهمة الإنسانية الأساسية العليا. واكد موسايف ان الاتحاد السوفيتى لن يكون البادئ بالحرب أبدا وتحت أى ظروف ، وأنه لاينوى الهجوم على احد وأنه ليس دعاوى ومطالب اقليمية قبل أى دولة فى أوروبا ، وفى أى اقليم آخر. وحول التعادل العسكرى الاستراتيجى ذكر موسايف ان الاتحاد السوفيتى سيحافظ عليه ولكن بمستوى أقل.

وكان أوضح ما ذكره "يازوف" وزير الدفاع السوفيتى حول العقيدة الجديدة  
المقالة التى كتبها يازوف لمجلة Kommunist فى عددها الثامن عشر لعام ١٩٨٩  
ونشرتها نوفوستى بتاريخ ١٩٩٠/١/٤) ، ونظرا لان "يازوف" تناول فى هذه المقالة  
الاجراءات العملية التى اتخذتها القيادة السوفيتية على طريق التنفيذ العملى  
للعقيدة العسكرى الجديدة فإنه من المفيد ان نعرض لاهم صاچاء بها بشئ من  
التفصيل فى الاثى :

- كانت العقيدة العسكرى السوفيتية القديمة دفاعية أيضا ولكن كان هناك خلل فى التوازن بين الواجه السياسية والوجه العسكرى/الفنية. فمن الناحية السياسية نبذت العقيدة القديمة مفهوم الضربة الاولى عموما . وبعد ظهور الاسلحة النووية نبذت الضربة النووية الاولى بصفة خاصة . ولكن على الصعيد العسكرى/الفنى اكدت هذه العقيدة على الهجوم الحاسم فى حالة الحرب ضد الاتحاد السوفيتى وحلفائه. وقد ازلت العقيدة الجديدة التى أقرت فى عام ١٩٨٧ هذا الخلل تماما .

- وفى معرض تنفيذه العملى للعقيدة العسكرى الجديدة لم يعلن الاتحاد السوفيتى فقط عن استعداده لسحب الاسلحة النووية من قواته المسلحة اذا فعلت القوى النووية الاخرى نفس الشئ ، وإنما اتخذ قرارات مهمة لدعم هذا الاعلان عمليات . فقط وافق الاتحاد السوفيتى على خفض غير متناظر للموارد المتوسطة والقصيرة المدى، ووافق على خفض ضمنى الصواريخ التى سيخففها الجانب الاخر وخفض ثلاثة اضعاف ونصف الرؤوس النووية التى سيخففها الطرف



الآخر، كما وافق على خفض كافة الصواريخ السوفيتية والأمريكية قصيره المدى، وتم بالفعل القضاء على أكثر من سبعين في المائة من الصواريخ المتوسطة السوفيتية مقابل خمسين في المائة من الصواريخ الأمريكية المماثلة.

- بدأت عملية نزع السلاح تؤتي ثمارها ، ولذا فإنه لكي نكفل عدم حدوث انتكاسة فيها قرر الاتحاد السوفيتي من جانب واحد سحب ٥٠٠ رأس نووية من أراضي حلفائه بحلول ٢٠ ديسمبر ١٩٨٩، كما عبر عن استعدادة لسحب كافة الرؤوس النووية من أراضي الحلفاء بين ٨٩ - ١٩٩١ بشرط أن تفعل أمريكا نفس الشيء. كذلك قرر الاتحاد السوفيتي من جانب خفض قواته المسلحة عشرة الاف دبابة و ٨٥٠٠ قطعة مدفعية و ٨٢٠ طائره حربية.

- سيعيد الاتحاد السوفيتي بناء وهيكله قواته المسلحة. فستخفف عدد المناطق العسكرية والجيوش والفرق، وسيزيد نصيب الاسلحة الدفاعية في تسليح القوات. سيخفض إنتاج الاسلحة في ٨٩ - ١٩٩٠ بنسبة ٢٠٪. كما أوقف الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٨٩ إنتاج اليورانيوم المخصب للأغراض العسكرية. وكان قد تسم إغلاق مفاعل تجارى كان يستخدم في تحويل البلوتونيوم المستخدم في الاسلحة، وسيتوقف عمل مفاعلين مماثلين في ٨٩ = ١٩٩٠ ولن يحل محلها مفاعلات اخرى. كذلك أوقف الاتحاد السوفيتي تصنيع الاسلحة الكيميائية ويجرى الاعساد لتدمير المخزون المتراكم منها من قبل .

- سيمثل الإنفاق العسكى إلى متطلبات الكفاية الدفاعية المعقولة. وفي ٨٧ - ١٩٨٨ تجمدت ميزانيه الدفاع ، وسيخصص لعام ١٩٩٠ مبلغ ٧٠,٩ بليون روبل أى ٨,٢٪ اقل من ميزانية عام ١٩٨٩ .

وفي عام ١٩٩٠ ستوزع ميزانية الدفاع كالتالى: حوالى ٣١ بليون روبل لشدبير المشتروات من الاسلحة والمعدات، وحوالى ١٣,٢ بليون روبل للأبحاث والتطوير وحوالى ١٩,٢ بليون روبل لاعانة الجيش والبحرية ، وحوالى ٢,٧ بليون روبل لبناء مشروعات عسكرية، وحوالى ٣,٤ بليون روبل لرجال الخدمة المتقاعدين ، وحوالى ١,٣ بليون روبل تحت بند مخوصات.

- التمسك بمبدأ الكفاية الدفاعية المعقولة أهم عنصر في الفلسفة الدفاعية السوفيتية في هذه المرحلة هذا المبدأ ينطوي على معنى سياسي واضح للتحويل الكيفي في القوات المسلحة. فالغرض ليس إحلال سباق تسلح بآخر وليس زيادة القدرة الحربية للجيش والبحرية، وإنما الهدف هو الأبقاء عليها في حدود الكفاية الدفاعية المعقولة بأقل انفاق لكن مع تحقيق أمن ذي مصداقية .
- ولكي نتمكن من حماية البلاد يثمين الاستمرار في تطوير القوات المسلحة على أساس تعدد قوم / لايقوم على مبدأ الإقليمية ، وجيش نظامي على أساس الخدمة العسكرية الإلزامية العامة .
- يتطلب الأمر جهدا كبيرا لبناء نموذج أمني جديد وعالم خال من العنصر والأسلحة النووية - كاقترح جورباتشوف في يناير ١٩٨٦ - من خلال نزع السلاح وليس بناء الأسلحة. هذا الجهد يمكن ان يؤتي ثماره الطيبة بعد الخطوات السوفيتية العملية التي يبادر الاتحاد السوفيتي باتخاذها في إطار تفكيكه السياسي الجديد التي يمكن ان تساعد تدريجيا على جعل النموذج الأمني الجديد واقعا ملموسا في التطور العالمي المعاصر.

رغم تشابح تصريحات وبيانات وشروح القادة العسكريين السوفيت حول الملامح الأساسية للعقيدة العسكرية السوفيتية، فإن الجدل والنقاش حولها لم يتوقف في كافة وسائل الاعلام السوفيتية ويدور الجدل حول مسائل جوهرية تتمثل في الأساس بمفهوم الكفاية الدفاعية المعقولة في تطبيقه على الأسلحة والقوات النووية والتقليدية . بالنسبة للقوات النووية بدور الجدل حول ثلاث مسائل رئيسية على الأقل :

اولا : يثور التساؤل حول ما اذا كان من الاجدى الحفاظ على عادل عسكري استراتيجي نووي مع الغرب على أساس كمي ام يعاد بناء على أساس نوعي؟ فالتعادل الكمي يعتمد على التعادل في عدد وسائل الإيصال والإطلاق والرؤوس النووية، بينما التعادل النوعي يعتمد على التعادل في ضمان توجيه الضربة الثانية .

ثانيا : يشور تساؤل آخر مرتبط بالتساؤل الأول - حول عما إذا كانت القوة المضادة هي التي ستحدد المتطلبات العسكرية المستقبلية من عدمه.

ثالثا : يتعلق هذا التساؤل بما إذا كان المستوى الدقيق للكفاية الدفاعية المعقولة يجب الحفاظ عليه من جانب واحد أم الاستمرار في تحديده وتعزيزه وفقا لمستوى التهديد الخارجى المتصور .

وفى خضم هذا الجدل المحتدم استخدم المحللون المدنيون السوفييت اصطلاحات غربية مثل الردع والقوة المضادة والقيمة المضادة والظربة الثانية ... بينما تجنب المتحدثون العسكريون السوفييت استخدام هذه الاصطلاحات بدعوى أن هذه المفاهيم الغربية - خاصة المتعلقة بالردع - اصبت بالية وغير مناسبة لافراض الجدل السوفيتى الجارى (راجع جريدة النجم الاحمر السوفيتية بتاريخ ١٠/٤/١٩٩٠).

أما بالنسبة للقوات التقليدية فإنها لم تسلم بدورها من الجدل ، وبسبب النقاش والجدل فى وسائل الإعلام السوفيتية تدور حول مفهوم الهجوم المضاد فالتساؤل يشور حول ما إذا كان الهجوم المضاد من جانب قوات حلف وارسو يجب أن يكون على المستوى التكتيكي أم على مسرح العمليات الاستراتيجية. وهذا ليس واضحا - شأن الوضع بالنسبة للقوات النووية الاستراتيجية - الكيفية التى ستؤثر بها سياسة الكفاية الدفاعية الجديدة على هيكل القوات التقليدية .

كذلك يلاحظ ان القيادة العسكرية السوفيتية بدأت تركز - فى اطار طرح جهود تحديث الاسلحة - على "الذخائر التقليدية المتطورة"

وهنا تشور مشكلة وهي أن تطور الاسلحة الحديثة يجعل من المعوبة بمكان التمييز بين الهجوم والدفاع، كذلك فإن الذخائر التقليدية المتطورة ينظر إليها على أنها تعادل الاسلحة النووية فى تأثيرها على طبيعة الحرب المستقبلية باعتبار أن هذه الذخائر يمكن أن تحل محل الاسلحة النووية بالنظر إلى فاعليتها

في مجال تحديد الاهداف عبر القارات أكثر مما تسمح به الاسلحة النووية (راجع في ذلك :

وايا كان أمر العقيدة التكتيكية والاستراتيجية فان الاتجاه هو التركيز على نوعية الاسلحة والقوات وليس على كميتها أو كليهما. كالمسابق. كذلك إذا اخذنا في الاعتبار وضع الاقتصاد السوفيتي المتردى والطبيعة العامة والواسعة لاملاحات جورباتشوف الاقتصادية فإنه من غير المتوقع العودة إلى تغليب الكم في بناء القوات في السنوات القليلة القادمة على الأقل .

### سياسة القوى البشرية العسكرية

تتعلق هذه السياسة بافراد الخدمة في القوات المسلحة والقيادة والتعليم والتدريب والتركيب المرقية والقومية لافراد الخدمة. والتغييرات في هذه السياسة تؤثر على نسبة كبيرة من الشعب السوفيتي، ولها تأثيراتها على العلاقة بين القوات المسلحة والمجتمع. وكان من الطبيعي أن يتغير نظام وسياسة القوى البشرية في القوات المسلحة لكي تفي بمتطلبات العقيدة العسكرية السوفيتية الجديدة.

وبداية يلاحظ أن قانون الخدمة العسكرية الصادر في عام ١٩٦٧ ابقى على مبدأ التجنيد الإلزامي العام ، وخفض مدة الخدمة العسكرية من ثلاث سنوات إلى سنتين لمعظم الجنود ومن أربع سنوات إلى ثلاثة للبحرية والفروع الفنية الأخرى. ويرى انصار هذا النظام الإلزامي ان من فوائده ومزاياه الأساسية تجنيد أكبر عدد ممكن من الشباب وبالتالي بناء مجمع ضخم من قوات الاحتياطى يمكن استخدامها في حالة التعبئة العامة. وحتى الشباب الذى لم يخدم في القوات المسلحة تتاح له فرصة تلقى تدريب عسكري أساسى في المدارس الثانوية وفي جميعية وهي جميعية شطوعية ضخمة مكرمة لتعليم التخصصات العسكرية. والس جانب هذه الميزة الأساسية لنظام التجنيد الإلزامى الشامل الذى ورثة جورباتشوف توجد ممتان أخريتان يلزم

الإشارة إليهما. السمة الأولى تتعلق بمبدأ الأمتداد الإقليمي للخدمة أي الخدمة في أماكن ومواقع بعيدة عن الأقاليم التي يأتى منها أفراد الخدمة في الأصل. وواضح أن وراء تطبيق هذا المبدأ دافع أساسي هدفه ألا تكون للقوات المتمركزة في أي موقع صلات شخصيه وشيقه بالأسر والأهل والأصدقاء في المجتمع المدني المحيط بهم. كذلك فإنه إذا أريد استخدام هذه القوات للحفاظ على النظام العام فإنه سيكون من الأفضل استخدام قوات تكون درجة تعاطفها مع السكان المحليين أفضل (أظهرت نتائج استفتاء الرأي العام الذي أجرى هذا الشهر تأييد الكثيرين لإنشاء قوة من الجمهوريات المختلفة. تستخدم لمواجهة الاضطرابات العرقية والقومية على شاكلة قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة . وتتعلق السمة الثانية بتركيبه الوحدات العسكرية. فليس هناك وحدات قومية أي تقوم على أساس مجموعة عرقية أو قومية واحدة أو تستخدم لفه غير روسية، فالوحدات العسكرية تتكون من خليط من القوميات المختلفة. ولكن يلاحظ أن العنصر السلافي هو العنصر المسيطر في تكوين الوحدات القتالية والفروع الفنية. والخط الرسمي المعلن يؤكد مبدأ خلط القوميات كأساس بالنظر إلى الوظيفة الاجتماعية الإيجابية التي يؤديها تطبيق هذا المبدأ في مجال جمع أفراد من قوميات مختلفة للتعارف والاحترام المتبادلين، وتخفيف حدة المشاعر الانفصالية. وبمعنى آخر فإن تطبيق هذا المبدأ يجعل من الخدمة في القوات المسلحة البوتقة التي تنصهر فيها القوميات المختلفة ، وأن كان الواقع يخالف إلى حد ما الغرض المستهدف .

وقد أدخل جورباتشوف ثلاثة تطورات مهمة في سياسة القوى البشرية في القوات المسلحة، التطور الأول يتعلق بكوادر القيادة العليا، والثاني يخفف الأملحة والقوات من جانب واحد ، والثالث يتعلق بالجدل الواسع الجارى حول النظام الحالي للخدمة العسكرية الإلزامية .

بالنسبة لتطهير الكوادر العسكرية العليا كانت حادثة هبوط الطيار الألماني الشاب "كاشياس رمت" بطائرته في الميدان الأحمر فرصة لكي يشن

جورباتشوف على الفور حملة تطهير واسعة شملت المارشال "سيرجى سوكولوف" ووزير الدفاع وقتها والمارشال "الليكسندر كولدونوف" نائب وزير الدفاع المسئول عن قوات الدفاع الجوي. وبعد فترة قصيرة تم إعفاء عدد من اللواءات وصغار الضباط من قوات الدفاع الجوي. وتمكن جورباتشوف بعد مرور عدة شهور من إعفاء عدد من نواب وزير الدفاع كما أعفى المارشال "فيكتور كوليكوف" من منصبه كقائد لقوات حلف وارسو. وكان من التطورات المهمة التي أشارت كثيرا من التساؤلات تقاعد المارشال "أخرومييف" من منصبه كرئيس للركان العامة في أعقاب خطاب جورباتشوف في الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٨٨ الذي أعلن فيه عن خطة لخفض أسلحته وقواته من جانب واحد. والواقع أنه ليس مؤكدا أن تقاعده جاء نتيجة لعدم موافقته على مبدأ خفض من جانب واحد. ويزال "أخرومييف" يتمتع بشقه الرئيس جورباتشوف بعد تقاعده ويعمل كمستشار عسكري له، بل إن جورباتشوف أوفد للولايات المتحدة لاقناع الأمريكيين بصدق ومصداقية العقيدة العسكرية السوفيتية الجديدة. الخلاصة أن الحملة التي شنها جورباتشوف أزاحت أقوى الشخصيات العسكرية وكانت خطوة أساسية في تقدير جورباتشوف لفرض بدء تنفيذ إصلاحات جذرية في القوات المسلحة.

وكان لابد - بعد هذه الحملة وما انتهت إليه - من اختيار قيادات عسكرية أخرى بديلة فقد جاء "ديمتري يازوف" ليحل محل "سوكولوف" كوزير للدفاع. وكان جورباتشوف قد استدعاه من منطقة الشرق الأقصى ليعمل كنائب وزير الدفاع لشئون الأفراد. وكان اختياره مفاجئا في ضوء الممايير المعمول بها من قبل بالنسبة لمثل هذا المنصب. فكان "يازوف" ضابطا عاديا غير متميز مواء من ناحية خبرة القيادة أو التنظيم العسكري بالمقارنة بالقيادة العسكريين السوفيت الأخرين. وربما يكون جورباتشوف قد قصد من وراء اختيار شخصية غير قوية ضمان عدم تحدى إصلاحاته التي ينوى فرضها على القوات المسلحة. وقد أثبتت التطورات عموما أن "يازوف" هو الجندي المطيع خاصة في مواجهة الاضطرابات العرقية والقومية في جورجيا وأذربيجان والنزعات الاستقلالية في جمهوريات البلطيق. كذلك فإن يازوف - باستخدام تحفظات طفيفة - لم يعترض على جوهر الإصلاحات الجذرية في القوات المسلحة.

وعكس أخبار "موساييف" رئيسا للأركان نفس حسابات جورباتشوف . فهو أيضا ضابط عادي غير متميز بلا خبره في الأركان العامة وتخرج في كلية الأركان في عام ١٩٨٢ فقط حتى ان اختياره لهذه المنصب كان في نظر معظم الضباط إهانة لتقاليد هذا المنصب الكبير.

وامتدت حملة جورباتشوف لتغيير القيادات العليا إلى صفا القيادة التالي لمنصب رئيس الأركان ، فلم يبق في الخدمة من بين نواب وزير الدفاع والقيادة الآخرين - وعددهم عشرة قبل تولي جورباتشوف - سوى اثنين فقط وهما " اليكسنندر يفيموف" نائب وزير الدفاع للطيران منذ عام ١٩٨٤ ، "وفيتالي شعبانوف" نائب وزير الدفاع لشئون التسليح منذ عام ١٩٧٨ . ويشبه البعض هذا التطهير في القيادات العسكرية العليا بالتطهير التي قام بها ستالين في عام ١٩٣٩ . وواضح أن جورباتشوف رأى في هذا التغيير الشامل للقيادات العسكرية وسيلة لكسر الجمود والبيروقراطية والمقاومة السلبية من جانب القيادات العسكرية لإصلاحاته الجذرية في القوات المسلحة .

التطور الثاني المهم في سياسة القوى البشرية العسكرية هو خفض القوات من جانب واحد بمقدار نصف مليون جندي. وجاء هذا التطور مخالفا لرأي القيادة العسكريين المعين باستمرار الذي يرى ضرورة الخفض فقط عن طريق التفاوض . وأول مشكلة رئيسية واجهت الأركان العامة هي المعايير التي سيتم تخفيض عدد الضباط على أساسها. وإذا كانت الأركان العامة قد أعلنت عن أنها ستبقى على الضباط المؤهلين الكفاء وتستغنى عن الأقل كفاءة فان هذه العملية في ذاتها - في غياب وسائل إدارية فعالة - ليست بالعملية السهلة . وكان على الأركان العامة خاصة في ظل عدم دقة نظام تقارير الكفاية عن الضباط - ان تلجأ إلى إجراء الاختيار على المستوى المحلي. ورغبة من القيادة العامة في تجنب الأضرار بالسروح المعنوية للضباط فأنها حاولت توفير السكن والوظائف للضباط المسرحين ومعاملة

كل حالة على حدة لكفاية الحيدة والموضوعية (جريدة النجم الاحمر بتاريخ ١٩٨٩/٣/٣٠ وجريدة سوفيتسكايا راسيا بتاريخ ١٩٨٩/٣/٨).

التطور الثالث يتعلق بنظام التجنيد والخدمة العسكرية الالزامية والجدل الدائر حوله هذه الايام بشكل يسبب ضجرا وامتياها شديدا للقيادة العسكرية السوفيتية. فقد بدأ هذا الجدل في خريف ١٩٨٨ عندما دعا تليفزيون موسكو إلى مناقشة عامة للنظام الحالي للتجنيد والخدمة العسكرية ... وبعد مدة قصيرة نظمت ندوة مائدة مستديرة حول نفس الموضوع ونشرت نتائج اعمالها بالكامل. ثم اضطرت نيران الجدل على صفحات كافة وسائل الاعلام السوفيتية ، كما اشير الموضوع في مجلس السوفييت الاعلى . ويمكن ان نلخص اهم ملامح ونقاط هذا الجدل في الاتى :

- يرى معظم الرأى العام انحسار التهديد الجارى للأمن السوفيتى بل يذهب البعض إلى أن هذا التهديد لم يعد قائما اصلا، وأن التهديد ليس من القرب وانما من آسيا السوفيتية الاسلامية ويلاحظ هنا ان توجهات جورباتشوف الجديدة فى السياسة الخارجية اشرت بشكل واضح على الوعى الجماهيرى والرأى العام وعلى المنطلقات التقليدية الشابتة الخاصة بمسائل الدفاع عن البلاد. ويتترجم هذا التأشير فى تزايد اقتناع قطاعات عريضة من الشعب السوفيتى بان تناقص التهديد يهبرر خفض القوة العديدية للقوات المسلحة.
- يرى الكثيرون ان الحياة العسكرية المتميزة والمعزولة فى نفس الوقت عن المجتمع تخلق ظاهرة اغتراب وعداء بين القوات المسلحة والمجتمع.
- أظهرت المناقشات الاثر السلبى السئ الذى تركته الحرب فى افغانستان على الشعب السوفيتى الذى لم يعد قواته المسلحة بالصورة والمتابة شعبية المقدمة كالمسابق.
- ابرزت المناقشات ايضا الامتياها الشديد من ظاهرة اساءة معاملة الجنود من قبل الجنود الاقدام التى نتج عنها فى حالات كثيرة اقدام الجنود على الانتحار أو الهرب. ولقد تضافت حدة هذه المشكلة عندما اتخذت بعدا قوميا



وعرقيا بقيام الجنود السلافيين (الروس) بانتفاء الجنود من القوميات الاخرى واساءة معاملتهم.

- اشار الجدل ايضا مسألة التوازن بين احتياجات المجتمع ككل واحتياجات القوات المسلحة من الشباب المتعلم الماهر. واتهم البعض نظام الخدمة الالزامية بأنه يضر بالتعليم العالى السوفيتى لانه يجبر افضل المرشحين للدراسة فى الجامعة على تأجيل تعلمهم سنوات طويلة اثناء خدمتهم فى الجيش. كذلك فان الطلاب الواعدين نظرا لانهم افضل المرشحين للخدمة بالفروع الفنية ينتهون عادة بالعمل لمدة ثلاث سنوات خدمة عاملة (تتم تعديل قانون التجنيد لعام ١٩٦٧ فى صيف ١٩٨٩ للسماح بحرية اكبر فى مجال تأجيل الخدمة ، كما تم تسريع عدد ضخم من هؤلاء الشباب فيما بعد قبل انتهاء مدة خدمتهم وكان وقع ذلك على العسكريين سيما لانه اضر بالاستعداد القتالى لبعض الوحدات - خاصة البحرية - بشكل ملحوظ .

- اشار البعض إلى ان توفير رجال خدمه بمهارات تعليمية وفنية وثقافية مناسبة لتشفيل الاسلحة المعقدة أصبح مشكلة كبيرة بالرغم من رابع مستوى الضباط وتجنيد المزيد من شباب الحضر الذى يالك الحياة الصناعية. وحتى مع هذا التحسن فى المستوى فان متطلبات الاسلحة ذات التكنولوجيا المتقدمة تفوق قدرات ومستويات المجندين حتى بعد ان يكونوا قد امضوا مدة الخدمة العامله بالكامل .

- واخيرا فان تزايد وتنامى الشعور العرقى والقومى وتأكيد الذات القومية فى الجمهوريات والمناطق السوفيتية المختلفة تؤثر على نظام الخدمة العسكرية. ويتعرض مبدأ الاقليبية كأساس للخدمة لهجوم عنيف. من ذلك ما حدث فى جمهوريات البلطيق وفى جمهورية جورجيا من سعى البرلمانات المحلية لاصدار قوانين تقضى بان يخدم شباب هذه الجمهوريات بالقرب من اتمتهم او على الاقل فى داخل الجمهوريات التى يأتون منها. وتعرض وزارة الدفاع السوفيتية لضغوط شعبية هائلة فى هذا الاتجاه، ورغم مقاومة الوزارة لذلك الا انها اضطرت فى النهاية للاستجابة الجزئية بالسماح لنسبة خمس المجندين

من جمهوريات البلطيق ومن جورجيا بقضاء الخدمة العسكرية بالقرب من موطن اقامتهم .

- ولقد طفت المشاكل القومية على السطح بصور اخرى . فالجبهات الوطنية فى جمهوريات البلطيق حث الجنود الذين يقضون مدة الخدمة على ترك الجيش، ونظمت مظاهرات أمام المنشآت والمواقع العسكرية تطالب بطرد القوات السوفيتية من هناك. كما ادانت هذه الجبهات ظاهرة اساءة معامل الجنود. وفى مواجهة ذلك بادرت وزارة الدفاع السوفيتية باتخاذ بعض الاجراءات البسيطة للرد على بعض هذه الضغوط منها السماح بمزيد من تأجيل التجنيد للشباب لانغراض الدراسة الجامعية وانشاء وظيفة جديدة وهى وظيفة الضابط القانونى Legal officer إلى جانب وظيفة الضابط السياسى بغرض معالجة ظاهرة اساءة المعاملة فى الجيش .

واتصالا بهذه النقطة اصدر الرئيس جورباتشوف يوم ٥ الجارى : مرسوما حول الحماية الاجتماعية والقانونية لرجال الخدمة العسكرية. وقد جاء فى هذا المرسوم الاتى :

- ان رجال الخدمة بالقوات المسلحة لايتلقون الحماية القانونية الكافية ، وان تنظيم حياتهم اليومية وظروف خدمتهم تشوبه نقائص وعيوب كثيرة . كما ان الاجراءات التأديبية يساء استعمالها .
- يتعرض رجال الخدمة المكلفون بالحفاظ على النظام العام - خاصة فى الاقاليم التى بها علاقات عرقية معقدة - لاعتداءات مادية .
- على وزيرى الدفاع والداخلية ورئيس الـ KGB اتخاذ الاجراءات العاجلة لدعم الضبط والربط فى القوات المسلحة وتمتيز مسئولية العسكريين عن السلامه الشخصية .
- الحاجة إلى اجراءات لكفالة ضمانات قانونية للحصانه الشخصية لرجال الخدمة عند صياغة مشروعات القوانين الخاصة بالخدمة العسكرية.

- على الوزراء الآخرين اتخاذ الاجراءات التي تكفل لرجال الخدمة ممارسة حقوقهم الدستورية وتعزز من الحماية الاجتماعية والقانونية لهم .
- ورغم ظهور اقتراحات عديدة بخصوص نظام الخدمة العسكرية فانها تدور في الاساس حول ثلاثة مواقف رئيسية :

الاول يدعو انصاره إلى انشاء جيش على اساس التطوع الكامل بمرتبات عالية لجذب القوى البشرية الماهرة، وسيكون عدد القوات المسلحة اقل بكثير من عددها الحالي. والثاني يقترح نظاما مختلطا يجمع بين كوادرات الجيش النظامية وميليشيات اقليميه وهو النظام الذي كان مطبقا منذ العشرينيات حتى عام ١٩٣٦. والثالث يرى الابقاء على النظام الحالي دون تعديل وهو موقف كبار القادة العسكريين السوفييت ربما باستثناء قائد الاسطول الاميرال "فلاديمير شيرنوفين" قائد القوات البحرية الذي يبسطو تصاطفا مع فكرة انشاء جيش من المحترفين المتطوعين. ويستند قادة الجيش المعارضون لتعديل النظام القائم إلى حسابات التكلفة فيذكرون ان تكلفة انشاء جيش من المتطوعين المحترفين تقدر باضعاف التكلفة الحاليه. ومن انصار عدم التعديل الآخرين اعضاء مجلس الحركات الاشتراكية Council of Socialist Movements وهي منظمة روسية غير رسمية تكونت لمعارضة ومواجهة الجبهات الوطنية في جمهوريات البلطيق وغيرها (جريدة النجم الاحمر بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٩).

ومن اللافت للنظر ان عددا كبيرا من سفار الضباط والجنود اشترك مع النقاد في انتقاد مشالب النظام الحالي للخدمة على صفحات وسائل الاعلام . وبعض هؤلاء الضباط من المتقاعدين والبعض الاخر من بين هؤلاء الذين شكلوا اتحادا عسكريا يسمى "الدرع Shield" من اهدافه رفع المرتبات ومعارضه أنشطة الحزب داخل القوات المسلحة ومخاربة ظاهرة اماءة معامله الجنود (جريدة الازفستيا بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٥ تحت عنوان " Shield will protect from injustice " .

وفى تصريحاته لجريدة النجم الاحمر بتاريخ ١٩٩٠/٦/٥ اظهر "يازوف" وزير الدفاع استعدادا لاتخاذ موقف توفيقى. فذكر انه ستجرى فى عام ١٩٩١ محاولته تجربة الخدمة بالتعاقد Contract Service فى القوات البحرية. وستتاح للمجندين فرصة الاختيار ما بين الخدمة لمدة عامين مثلا (بدلا من ثلاثة كالمسابق) ام خدمته بموجب عقد لمدة ثلاث سنوات بمرتب قدره ١٥٠ روبل شهريا (المرتب العادى حوالى ٥ روبل شهريا) . وإذا ثبت نجاح هذه التجربة فإنه يمكن التوسع فيها مستقبلا. الا ان ذلك يعد - فى الاطار الاوسع - تنازلا طفيفا من جانب "يازوف".

ويثور تساؤل مهم بخصوص حملة الجدل العنيفة حول نظام التجنيد والخدمة الالزامية . هل بدأ هذا الجدل تلقائيا وتلاقت الانتقادات بالصدفة، أم ان جورباتشوف وانصاره هم الذين نظموا اطلاق هذه الحملة وهذا الجدل لكي يخلقوا المناخ المناسب لتخفيضات ربما اكبر يخططون لها. الواقع ان الطريقة التى بدأ بها الجدل بالتليفزيون السوفيتى وسلسله المقالات المتتابعة على صفحات المحسنة ترجع الرأى الثانى رغم ماينطوى عليه من مخاطر الاضرار بالاسس المعنوية للقوات المسلحة وتعريضها لانتقاد واسع استفلالا للمشاعر المعادية لها من قبل الشعب ككل والقوميات بصفة خاصة .

غير ان جورباتشوف ربما يكون قد ادرك خطورة مسعاه فاطهر اتجاهها مهانسا وربما تراجع فنجدة يذكر أمام مؤتمر الكمبول ان الجيش المتطوع المحترف لا يملح حاليا بسبب تكاليف انشائه الباهظة (البرافدا بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٢) ، ثم رقى "يازوف" وزير الدفاع إلى رتبة مارشال الاتحاد السوفيتى فى يوم مايو ١٩٩٠.

وهكذا نجد ان التغييرات التى حدثت فى القيادات العليا ، والخلف من جانب واحد فى القوات والامتيازات المتزايد من نظام التجنيد الحالى كل ذلك يوحى بتغييرات كبيره قادمه. فقد تحدث تخفيضات اكبر اضافيه فى القوة المعديية

للقوات العاملة ، وقد يصدر قانون جديد للخدمة العسكرية ينشئ جيشاً نظامياً أقل عدداً ويسمح بمدة خدمة أطول في الفروع الفنية ؟ البحريه والطيران وقوات الصواريخ الاستراتيجية بشكل يجعلها تتحول تلقائياً وكأمر واقع إلى قوت محترفة. وفي نفس الوقت فهناك بعض العوامل التي قد تحول دون تحقيق هذه التغييرات. فالمشكلات القائمة في جمهوريات الاتحاد تخيف بعض انصار التغييرات الجذرية . إذ أنه من الصعب تصور قبول هؤلاء لإنشاء وحدات عسكرية قومية وهي نتيجة حتمية للتخلي عن مبدأ اللا اقليمي في الخدمة العسكرية. كذلك لا بد وان يشير قادة القوات المسلحة اعتراضات على الاثار الضارة الناجمة عن حملة الانتقادات العامة على صورة العسكريين والمشاعر القومية. ومتابعة لتحركات جورباتشوف وانصاره تجعلنا نرجح اصرارهم على الدفع لاصلاح وتغيير النظام الحالي للتجنيد والخدمة. (ارجو الرجوع إلى التقرير الشامل المفصل الذي اعدته عن نظام التجنيد والخدمة العسكرية الالزامية في الاتحاد السوفيتي برقم ٦٦٩ بتاريخ ١٩٩٠/٤/١٧) .

#### الصناعات العسكرية :

تتعلق الصناعات العسكرية بالابحاث والتطوير وتدبير الاسلحة والمعدات والاموال المخصصة لها من اجمالي الناتج القومي والملاقة بين الصناعات العسكرية وسائر جوانب الاقتصاد الاخرى ومسألة تحويل الصناعات الحربية لاقتصاد المدنيين .

لا شك ان الحال المتردى الذي آل إليه الاقتصاد السوفيتي كان الباعث الرئيس وراء التحول الجذري الذي ادخله جورباتشوف على السياسة العسكرية.

منذ السنوات الاولى للشورة البلشقيه وفي منتصف العشرينيات برزت الجوانب العسكريه في خطط التنمية الاقتصادية للبلاد. وانشاء الحرب العالمية الثانية تطور انتاج الاسلحة بشكل ملحوظ وتمت قدرة الصناعة الداخليه على انتاجها رغم

الوضع الاقتصادي المتردى للبلاد في العقدين السابقين. وبعد انتهاء الحرب حدثت ثورة جديدة في الشؤون العسكرية بظهور الأسلحة النووية والصواريخ والحسابات الآلية ونظم التوجيه وغيرها، الأمر الذي أشر تأشيراً كبيراً على عملية إعادة البناء الاقتصادية والتنمية في البلاد. ومرة أخرى احتلت الصناعات العسكرية مكان الصدارة خاصة في فترة ما بعد إعادة البناء التي بدأت في أواخر الخمسينيات - وبالرغم من التقلبات التي تميزت بها سياسات خورثشوف العسكرية فإن القاعدة / الصناعية توسعت باطراد خلال العقدين اللاحقين .

ونظرة إلى الوضع قبل تولي جورباتشوف السلطة تشير إلى إيلاء أولوية ضخمة للاعتبارات العسكرية على حساب الوضع الاقتصادي للبلاد. فوجد اللجنة العسكرية / الصناعية ( V P K ) التي يرأسها نائبة رئيس وزراء ومهمتها الربط والتسيق بين كافة الوزارات الاقتصادية التي تطلع بدور في الانتاج الحربي والبحث والتطوير. هذه اللجنة احكمت قبضتها على اقتصاديات البلاد. ولجنة الدوله للتخطيط ( Gosplan ) التي كان يرأسها باستمرار احد جنرالات الجيش كانت مهمتها كفالة ان يكون التخطيط الاقتصادي الشامل دعماً للقطاع العسكري بالشكل المناسب ولجنة الدولة للامدادات المادية والفنية ( Gosstab ) كانت مهمتها التحكم في تخصيص مستلزمات الانتاج. واعطت هذه اللجنة بدورها اولوية متقدمة للصناعات العسكرية سواء من ناحية الكم او الكيف. اذ إلى ذلك ان شبكة الضباط الكبيسه والممثلين العسكريه الذين يعملون في الشركات العسكريه / الصناعيه مكنت وزارة الدفاع من التحكم والرقابه على نوعيه السلع ورفض ما يبرونه غير متفق مع المعايير والمستويات المطلوبه .

اما بالنسبة لمهام الابحاث والتطوير : فكانت تدار وتنفذ من خلال عدد من المكاتب واللجان اولها مكاتب التصميمات بهيئة التسليح بوزارة الدفاع. وقد لعبت هذه المكاتب على الدوام الدور القائد في مجال الابحاث والتطوير. غير انه بتزايد تعقد طبيعة الاسلحة الجديدة انتقل مركز الابحاث والتطوير إلى وزارة

الصناعات الحربية بضم مكاتب التصميم إليها بعد سلخها من وزاره الدفاع . الا انه مع نهاية السبعينيات اثبتت مكاتب التصميم المختلفة انها لم تعد مؤهلة وقادره على القيام بمهمة الابحاث والتطوير، اذ استلزم التطور العلمى الضخم جهودا وتنسيقا تجاوز موارد هذه المكاتب .

ولعبت لجنة الدولة للعلم والتكنولوجيا ( GKNT ) دور المنسق وعملت بالتعاون مع ( KGR ) للحصول على واستخدام التكنولوجيا الاجنبية المتقدمة وبحلول منتصف السبعينيات ادرك القادة العسكريون السوفييت بوضوح ان دخول موجة ثالثة من التكنولوجيا العسكرية احدث ثورة فى تطوير الاسلحة والمعدات وخلق امكانيات ضخمة لتطوير الاسلحة البيولوجية والكيميائية بدرجة لا تقل اهمية عن ظهور النووية. والواقع انه فى مواجهة هذه التطورات التكنولوجية المتلاحقة وصلت جهود الخبراء السوفييت فى مجال الابحاث والتطوير إلى طريق مسدود يحتاج الامر للخروج منه تبين إصلاحات جوهرية . وقد اعترف وزير الدفاع السوفيتى ورئيس اركانه بان البناء العسكرى الأمريكى فى العقد الماضى جز الاتحاد السوفيتى إلى سباق تسلح نوعى أنهك الاقتصاد السوفيتى (بازوف فى صحيفات لجريدة النجم الاحمر بتاريخ ١٩٨٩/٢/٩ وموسابيك لنفس الجريدة بتاريخ ١٩٩٠/٢/١٠) .

كذلك فإنه بالنسبة لفرنس كسب سباق التسلح الكمى اى بناء عدد اكبر مسن الاسلحة جعل الصناعات العسكرية السوفيتية تفقد القدرة على المنافسة فى مجال استغلال التكنولوجيا الحديثه لانتاج اسلحة متطورة ومتفوقة نوعيا ناهيك عن الازمة التى أحدثها هذا التنافس الكمى فى الاقتصاد السوفيتى ككل .

وفى خضم الفوضى والاضطراب الذى يحيط بدور الابحاث والتطوير والجدل حول تبعيتها هل لوزارة الدفاع ام لوزارة الصناعات الحربية، يمر قيادة وزارة الدفاع على وجوب تولى وزارة الدفاع مسئولية تمويل البحث والتطوير والانتاج .

من ذلك ما صرح به الجنرال "فيتالي شيمانوف" نائب وزير الدفاع لشتون التسليح  
لنوفوستى بتاريخ ١٩٩٠/٨/٢٢ عندما ذكر الاتي :

- ان تولى وزارة الدفاع مسئولية الاشراف على تمويل البحث العسكري والانتاج  
سيمكن الوزارة من استخدام الاموال بصورة افضل. ولقد كان التخصيص  
والمعدات الاختصاص الرئيسى للوزارة . ولكن هناك مشروعا مختلفا معروضا  
الان بخصوص تمويل البحث والتطوير .
- ولما كان هذا المجال من النشاط محرما لايجوز تناوله الامرا فان الكثيرين  
- ومنهم بعض نواب الشعب - يعتقدون ان مخصصات الابحاث والتطوير تخصص  
مباشرة من ميزانية الدولة، ولا ترتبط بمشروعات محددة معينة وبالتالي يمكن  
لمكاتب التصميم استخدامها كما تشاء. كذلك يعتقد البعض ان مكاتب التصميم  
وحدها هي التي تقرر المواصفات الفنية للأسلحة الجديدة وان وزارة الدفاع  
مجرد أنها تأخذ ما يقدم لها. ولكن في الواقع مشروعات بناء كافة انواع  
الاسلحة والمعدات يجرى تدقيقها بواسطة المعاهد العسكرية مع مكاتب  
التصميم، ويجرى تحليلها بدقة بواسطة مجالس عسكرية فنية فديسة  
وتكنولوجية. وهذا يساعد على رسم برنامج لمدة عشر سنوات يقدم شروط  
وتكاليف البحث وكذا المواصفات التكنولوجية للأسلحة الجديدة .
- بالنسبة لخطط مشروعات الابحاث الاساسية والهيبة للأسلحة والمعدات تحتاج  
إلى موافقة الحكومة عليها، اما المشروعات الأخرى الأقل أهمية فيكتفى  
بموافقة لجنة الدولة العسكرية الصناعية .
- في الواقع مشروعات الابحاث والتطوير لبناء اسلحة جديدة هي عقود حكومية  
state Contracts وجزء ضئيل فقط من هذا العمل يتم بالتعاقدات المباشرة  
مع وزارة الدفاع. وهذا النظام له مزاياه وعيوبه. فمن مزاياه ان عقود  
بناء اسلحة جديدة توقع مع الحكومة. ومن عيوبه ان وزارة الدفاع ليس لها  
ثقل اقتصادي للشاثير على تقدم الابحاث والتطوير. ولعل هذا هو السبب في  
عدم تنفيذ مشروعات كثيرة في موعدها وتجاوزها للتكاليف المخصصة، وحتى  
المشروعات التي نفذت كان مستواها الفني منخفضا .



- وفى ظل الخفض المتوقع للابحاث والتطوير فان هذا النظام لن يكفل تحقيق  
الاستخدام الرشيد لها، وهذا هو السبب فى اصرار وزارة الدفاع على السيطرة  
والتحكم على كل المخصصات للابحاث والتطوير . والحكومة متوافق على الخطط  
الخاصة بمشروعات الابحاث والتطوير الرئيسية، بينما وزارة الدفاع سيكون  
لها الحق فى توقيع اتفاقيات مع معاهد الابحاث ومكاتب التصميم للرقابة  
على مدى تقدم هذه المشروعات. وقد ارسلت وزارة الدفاع هذه الاقتراحات  
لنظر الحكومة وموافقتها واعتقد أنها ستحقق فى عام ١٩٩١ .

العرض السابق يوضح ابعاد الازمة الحادة التى يواجهها جورباتشوف . وواضح  
ان جورباتشوف قد اختار ابقاء الاهتمام والاولوية للسلامة العامة لاقتصاديات البلاد  
على حساب المؤسسة العسكرية الصناعية مستخدما إلى مبادئ التفكير السياسى  
الجديد فى السياسة الخارجية لتبديده الخوف من التهديدات الخارجية.

ورغم ان الجهود التى يبذلها جورباتشوف للتصاؤل ومعالجة هذه الازمة لم ترق  
بعد إلى خطة مترابطة واضحة المعالم فأنها فى اجمالها ستؤثر تأثيرا ضخما على  
الهيكل العسكرى المناس للبلاد .

هناك ثلاثة جهود رئيسية يبذلها جورباتشوف وانصاره :

اولا : يسعى انصار الاصلاح الاقتصادى إلى إصلاح نظام الامصار وادخال قوى السوق  
فى الصنعة عموما بما فى ذلك القطاع العسكرى، ويرون ان نظام الادارة  
بالاوامر الذى يحكم الاقتصاد السوفيتى واولويات الاستثمار الحالية  
منحازة لمصالح القطاع العسكرى ، وان احد الاهداف الجوهرية للاصلاح  
الاقتصادى - فى رأيهم - اجبار تراجع هذه الاولوية . والواقع ان مسده  
المهمة ليست سهلة . اذ أنه رغم استعداد المؤسسة العسكرية السوفيتية  
للتنازل فى بعض المجالات فأنها تستخدم إلى شعار جورباتشوف نفسه  
"الكيف فوق الكم" لتطالب باولوية مطلقة فى مجال الحصول على  
المخصصات للابحاث والتطور .

ثانيا : إذا نجح جورباتشوف في ادخال نظام السوق في توزيع مدخلات الانتاج - وهو هدف جورباتشوف الواضح - فان آليه السوق قد تسحب الموارد بعيداً عن القطاع العسكري . ولكن القانون الذي صدر عن المشروعات في يوليو ١٩٨٧ بالصورة التي خرج بها كان حلا توفيقيا وسطا مع بيروقراطية التخطيط المركزي وبالتالي فان نشاط قوى السوق لم يشهد الا نمواً هامشياً ...

ثالثا : شهد العاصمان الماضيان جدلا واسعا حول مسأله تحويل الصناعات الحربية لخدمه الاقتصاد المدني وبالتحديد لانتاج السلع الاستهلاكية. وانشأت اكااديمية العلوم السوفيتية لخدمه قومية جديدة للمساعدة في تنفيذ برنامج التحويل وتم اتخاذ العديد من الاجراءات التنظيمية في هذا المجال، الا ان الانجاز حتى الان اقرب إلى الوعود منه إلى التنفيذ العلمي. ونظرا لاهمية مسألة تحويل الصناعات الحربية في مجال الإصلاحات العسكرية فقد رأيت ان اعرض لجوانبها الأساسية المختلفة بشرح من التفصيل .

بادية تواجه عملية التحويل صعوبات تجعل من تنفيذها امر صعبا = فبالرغم من ان المصانع والمشروعات العسكرية كتقليد متبع تملك خطين للانتاج احدهما عسكري والاخر مدني (الهدف منه الاستغلال الاقصى لطاقة المصنع أو المشروع عند حدوث ابطاء في الانتاج) فان نوعية السلع والمنتجات التي تنتجها هذه المصانع للاستهلاك المدني ليست النوعية التي يحتاجها المواطنون حاليا. فمثلا مصانع الرادادات يمكن ان تنتج اجهزة التليفزيون ولكن هذه الاخيرة لا تفي بالعجز الحالي في الصابون والغذاء . كذلك لتنفيذ عملية التحويل للانتاج المدني المطلوب هناك حاجة لاستثمارات ضخمة في تعديل وتغيير وتطوير معدات والات المصانع. وبالتالي فانه بدلا من تخفيف الاعباء بالانخراط السريع والمباشر لانتاج الغذاء والسلع الاستهلاكية تنشأ الحاجة هنا إلى استثمارات يفتقر إليها الاقتصاد

السوقيتين في الامل . والاسوأ من ذلك أنه حتى لو افترضنا توفير رأس المال فإنه ليس هناك ضمان بعد ذلك - في ظل النظام الحالي - ان تؤتى الاستثمارات أكلها وان تعمل بالفاعلية المرجوة للانتاج الجديد .

ومع هذه الصعاب فان القيادة الموقفيية لاتزال تعمل كثيرا على عملية التحويل وتعلق عليها آمالا كبيرة . وطبقا للبرنامج المعلن فان الهدف هو تحويل ٦٠% (بدلا من ٤٠% كما كان معلنا من قبل) من انتاج القطاع العسكري المصنعي إلى الانتاج المدني بحلول عام ١٩٩٥ . ويمكن الوقوف على بعض ملامح عملية التحويل من واقع التمريجات التي ادلى بها "ايچور بيلاسوف" نائب رئيس الوزراء السوفيتي . فقد ذكر يوم ١٩٨٩/٢/٩ الاتي وفقا لما نشرته وكاله تاس :

- أنه تم وضع خطة تهدف إلى تحويل الصناعات الحربية تسمح أولا وقبل كل شيء بتحقيق زيادة كبيرة في انتاج المعدات المتطورة تكنولوجيا لافراض الصناعات الخفيفة وصناعة الاغذية والصناعات المرتبطة بها .
- وقد تم بالفعل تطبيق ذلك بصدده حوالي ٢٤٥ مشروعاً سيزداد عددها عام ١٩٨٩ ليصل إلى نسبة ٥/١ الانتاج في الصناعات الخفيفة والصناعات الغذائية في الاتحاد السوفيتي، وسيزداد انتاج معدات الصناعة الغذائية المحولة من المشروعات الدفاعية بنسبة من خمسين إلى ثلاثة اضعاف بحلول عام ١٩٩٥ . وستشمل هذه العملية - إلى جانب إعادة توجيه ومواءمة الانتاج الحربي - استخدام المتاد الحربي الذي سيتم الاستغناء عنه .
- أنه سيتم تدمير حوالي ٥ آلاف دبابة فقط من بين ١٠ آلاف دبابة سيتم سحبها من أوروبا اما الدبابات الأخرى فسيعاد تجهيزها للاستخدام في فروع الاقتصاد المدني كمعدات ثقيلة لاطفاء الحرائق وكبلدوزرات لبقاء الطرق في مناطق معينة .
- أنه يجب على كافة الدول - خاصة الدول الكبرى - ان تفتح خطط تحويل مماثله وتقدمها للأمم المتحدة وأنه من الضروري تكوين فرق دولية من العلماء ناخذ على عاتقها مهمة تحليل مشاكل التحويل.

وفي ندوة المائدة المستديرة إلى عقدت يوم ١٩٩٠/٧/٣٠ بموسكو وتحت عنوان "فوائد السلم وتحويل الصناعات العسكرية" اظهرت المناقشات جسامه المشاكل التي تواجه عملية التحويل وتحدث البعض عن انشاء مركز استشاري للتمويل تكون مهمته وضع برنامج لاعادة تأهيل الكوادر وتقديم الاستشارات والمساعدات المالية ومساعدة الشركات في البحث عن عملاء لها في داخل البلاد وخارجها (البرافسدا بتاريخ ١٩٩٠/٧/٣٠) .

وكان من التطورات المهمة عقد مؤتمر دولي عن التحويل في موسكو في الفترة من ١٤ - ١٧/٨/١٩٩٠ تحت عنوان "المواءمات الاقتصادية في عصر خفض الاسلحة" هذا المؤتمر نظمته ادارة نزع السلاح التابعة للام المتحدة بالاشتراك مع كل من صندوق السلام السوفيتي Soviet Peace Fund ومجلس الاتحاد العام للحقبات السوفيتية ( Aucctu ) وشارك في هذا المؤتمر مندوبون من اربعين دولة. وعقدت مداوالاته في ثلاث لجان رئيسية تناولت المشكلات العامة (المفاهيم واساليب الاقتراب) ، تحليل خبرات الدول المختلفه ، والواجه المحددة لعملية التحويل في الظروف الراهنة . ومن الموضوعات التي تناولها المؤتمر : "التحويل في ظروف اقتصاديات السلم" و "تأثير عملية نزع السلاح على الاقتصاد والبيئة على نطاق علمي " و "مستقبل نموذج عالمي" و "خفض الاسلحة والاقتصاديات الكبيرة . وركز المتحدثون على الخبرة العملية للدول المختلفة في مجال التحويل وعلى الاجراءات الممكنة اتخاذها للمساعدة الاجتماعية للمتضررين نتيجة التحويل .

وفي كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر صرح "البيكسندر باكوفليف" عضو مجلس الرئاسة السوفيتي ان عملية التحويل تعد مدبر خيوبا لكفالة عدم العودة إلى الورا في عملية نزع السلاح . واذك ان التحويل ليس هدفا في حد ذاته أو تمحيها للاخطاء وانما يجب النظر إليه على أنه جزء لا يتجزأ من عملية بناء عالم افضل على المستوى القومي والعالمي .

كما صرح "فالنتين سميلوف" النائب الاول لرئيس الوزراء أمام المؤتمر بأنه سيجرى تخفيض انتاج نمف مصانع الذخائر السوفيتية من الانتاج الحربى بنسبة ٢٠% هذا العام، وستحول اربعة مصانع ذخيرة بالكامل للانتاج المدنى . واذاف ان احوال واوضاع المشروعات التى سيشملها التحول هذا العام يحدد مسئولية الدولة والمشروعات والعمال فيما يتعلق بعواقب التحويل .

وفى معرض تناول نتائج المؤتمر والتعليق عليها كتبت وكالة نوفوستى الآتى:

بتاريخ ١٧/٨/١٩٩٠

- اعلن مساعد السكرتير العام للامم المتحدة لشئون نزع السلاح «پاموشسى اكاشى» ان نتائج هذا المؤتمر ستشكل الاساس لبرنامج للامم المتحدة للتحويل تكون له صفة استشارية .
- وأنه من واقع التقارير التى عرضها رؤساء اللجان الثلاث فإن المؤتمر اثار تساؤلات أكثر من تقديمه اجابات . والواقع ان ذلك كان متوقعا لانه طيلة قرون كان تطوير وتحديث الاسلحة بشكل المفهوم الوحيد للامن القومى، وان مسألة التحويل لم تبرز على السطح لتكون موضوع بحث مستفيض من جانب المجتمع الدولى إلا مؤخرا .
- فشل المؤتمر فى الاتفاق بخصوص عدد من الواجه التى تطلق اساما بالمضمون السياسى والاقتصادى لعملية التحويل، فمثلا هل من الحكمة فى شئ الربط بين عمليات التحويل وعمليات نزع السلاح الشامل والعالمى فى كل دولة على حدة، ام يجب ان تتناول المناقشات اولوية مفهوم الردع مع الحفاظ على الكفاية الدفاعية الممقولة فى الاسلحة ؟ ماهى حدود السرية فى قطاع الدفاع فى كل دولة التى لا تضر بامنها القومى وقدراتها الدفاعية ؟
- ولخص المؤتمر الصواب العملية الرئيسة التى تواجه عمليات التحويل فى الدول المتخلفة :
- ١ - التكلفة الباهظة لعمليات التحويل من الانتاج الحربى إلى المدنى، والمشاكل المرتبطة بعملية تحقيق الهوامة والتكيف للمعاملين الذين

يشركون قطاع الانتاج الحربى - نتيجة التحويل بما فى ذلك تسريح  
الكثيرين منهم .

٢ - يحتاج تدمير الاسلحة إلى نفقات عالية، فعلى سبيل المثال يكلف تدمير  
الاسلحة الكيميائية اكثر من تكاليف انتاجها - ولعل هذا هو السبب فى  
ان المتحدثين فى المؤتمر اقترحوا بعض الآراء والافكار المتعلقة  
باستغلال التكنولوجيا العسكرية فى مجال الاتاج المدنى كالصناعة  
والزراعة .

٣ - عملية التحويل صعبة للغاية خلال عملية الانتقال لاقتصاديات السوق وهذا  
ما اكده المتحدثون السوفيت فى المؤتمر واكده غيرهم من المتحدثين .  
٤ - يشكل قطاع الدفاع حوالى من ٨ = ٢٥ ٪ من اجمالى الناتج القومى،  
والنتيجة ان التكنولوجيا المدنية تتكلف كثيرا (من ٦-٨ مرات) وراء  
التكنولوجيا العسكرية. وهذا الاخلال يعقد من عملية دمج جزء من  
القطاع العسكرى فى الاقتصاد المدنى .

- احد وسائل رفع فاعلية عملية التحويل فى الاتحاد السوفيتى والدول الاخرى  
هو اخراج المصانع التى سيشملها التحويل من سيطرة المؤسسة العسكرية /  
الصناعية ، وتحقيق انسجام بين مصالح الدفاع الوطنى واحتياجات الاقتصاد  
المدنى، واقامة مشروعات مشتركة لشبكات التكنولوجيا الحديثة والمهارات  
الانتاجية .

- وفى ملاحظاته الختامية عبر «باسوش اكاشى» عن الاصل فى أن تنجح الامم  
المتحدة فى تجميع كافة الاخطار المترتبة بزرع السلاح فى اطاره الدولى  
الأوسع من اجل صياغة نهج جديد لمشكلة التحويل التى يمكن ان تحل فقط  
بواسطة البشرية جمعاء . ويجب الا تلغى التهمية الاقتصادية فى دول العالم  
الثالث على الانتاج الحربى كما يجب ان تدرك الدول المتقدمة ذلك خاصة

وأنها الدول التي تقوم دائما ببيع الأسلحة التي تستغنى عنها بفعل التحويل للدول النامية. فمسألة الاخلاق واردة في عملية نزع السلاح. واقترح «اكاش» كخطوة أولى في التعاون الدولي في مجال التحويل - تبادل المعلومات بين الدول والاقاليم المختلفة لان هذا من شأنه الحفاظ على الثقة المتبادلة وجعل عملية التحويل اكثر فاعلية .

وازاء هذه الصعوبات فإن هناك من يشك في الاهداف الرئيسية لبرنامج التحويل السوفيتي وتثور تساؤلات حول حساب التكلفة الذي تنطوي عليه هذه العملية. وبالرغم من ان عملية التحويل تستهدف تحويل ٤٢٠ شركة ومصنعا حربيًا لصالح الانتاج المدني فإن هناك حالات تشير إلى استمرار سيطرة اللجنة العسكرية الصناعية السوفيتية على المصانع المدنية لدرجة ان احد النقاد ذهب إلى ان دعوة «نيكولاي رشكوف» رئيس الوزراء السوفيتي لتخصيص ٩ بليون روبل اضافية لاعراض تحويل الصناعات الحربية ترقى إلى مزيد من التسليح Militarization وليس مزيدا من نزع التسليح Demilitarization .

#### ومن المسائل المهمة المتملة بالصناعات العسكرية خفض الانفاق العسكري

السوفيتي لعام ١٩٩٠ بنسبة ١٤,٢% كاعلان جورباتشوف . وحتى وقت قريب لم يكن واضحا المبلغ الاجمالي الذي ستقطع منه هذه النسبة المئوية (١٤,٢%) . فالحساب الرسمي لميزانية الدفاع الشامله هلامي وغير محدد. وقد اقر جورباتشوف بان ميزانية عام ١٩٨٩ كانت تقدر بحوالي ٧٧,٢ بليون روبل وليس ٢٠ مليون روبل كما كان مقررا من قبل باعتبار ان هذا الرقم الاخير يشير فقط إلى نفقات اعاشه القوات المسلحة ولا يتضمن نفقات تدبير شراء الأسلحة Procurement Costs .

وطبقا لارقام ١٩٩٠ فان ميزانية الدفاع تقدر بحوالي ٨٢,٩ بليون روبل، وان نسبة الخفض المشار إليها - ١٤,٢% - سيتم خفضها من اجمالي هذه الميزانية. وفي

تقريره أمام مجلس السوفيت الاعلى قدم وزير المالية السوفيتى «فالنتين يافلوف» ميزانية الدفاع (٨٢,٩ بليون روبل) فذكر أنها تشمل خفض المبلغ المخصص لاعاشة القوات المسلحة من ٢٠,٢ بليون روبل إلى ١٩ بليون روبل زخفض المبلغ المخصص للبناء العسكرى بمبلغ ١٥% وخفض المبلغ المخصص لتدبير شراء الاسلحة بنسبة ١٩ر٥. ولا شك ان هذه التخفيضات سيكون لها تأثير ضخم على قطاع الدفاع وان كانت لن تقضى على الوضع المتفوق للصناعات الحربية فى النظام الاقتصادى الحالى. فالاسعار التى تضعها لجنة الدولة للتخطيط ( GOSPLAN ) لتدبير شراء الاحتياجات العسكرية دائما منخفضة جدا ، وتكلفة الانتاج لاتغطيها بالكامل المبالغ التى ترد نتيجة البيع للدولة ، ولذا فان بنك الدولة يتدخل بتقديم قروض لتغطية هذه الفجوة الامر الذى لا يظهر التكلفة الحقيقية للنفقات الدفاع .

وفى سعيهم لمعالجة هذه المشكلة يحاول انصار الاملاح ابراز المدى الحقيقى لنفقات الانتاج الحربى ، كما بدأت صناعات الدفاع بالعمل بنظام حساب التكلفة Cost accounting اعتبارا من يناير ١٩٨٩، ولن تقدم الدولة اى اموال اضافية، كما ستبقى الشركات والهيئات نفقات الانتاج بالكامل مما تحمل عليه نتيجة بيع منتجاتها .

ولما كانت اسعار الدولة الحالية منخفضة جدا ولاتغطى التكاليف فان معظم الشركات والمصانع العسكرى تمر بمرحز مزمز . ولمنع الاضطراب فى الصناعة العسكرية، يقترح بعض المعلقين السوفيت ان تتفاوض الدولة بشأن نظام اسعار جديد مع الصناعات العسكرية وتتعامل معها على أنها تعاونيات ، أى تؤجر لها المصانع والمعدات وتترك لمديريها مسئولية تطوير نفقات حقيقة للإنتاج . وهذا النظام الجديد للاسعار سيتيح تغطية تكاليف الإنتاج والنفقات الاخرى التملة بها كنفقات الابحاث والتطوير (يمكن الرجوع لتفاصيل هذا الموضوع فى جريدة ال Kommunist العدد الخامس ، مارس ١٩٨٩) .



والواقع أنه لو نفذ هذا الإصلاح فى أسعار المنتجات العسكرية فسينتج عنه ارتفاع جذرى فى الميزانية المخصصة وشراء الأسلحة للقوات المسلحة ، أو كبديل ستضطر الدولة لشراء أسلحة أقل . وسواء تم أو لم يتم فإن مسأله تدبير وشراء الأسلحة والمعدات Military Procurement ستبرز على السطح أكثر من أى وقت مضى، وستجعل من المعويه بإمكان لكل من المؤسسه العسكرية وبيروقراطية التخطيط المركزى الوقوف فى مواجهة الجدل المحتدم حاليا حول مانتطوى عليه هذه العملية من باهظة . ولاشك ان المحك هنا سيكون مدى نجاح جورباتشوف وانصاره فى فرض نظام حساب التكلفة " من عدمه لإن الفشل فى ذلك سيعنى اضطرار الدولة لإنقاذ الشركات والمصانع العسكرية التى تعانى من العجز بتقديم القروض والمساعدات المالية لها. حتى الآن تشير التصريحات السوفيتية الرسمية إلى اتجاه لخفض الاموال المخصصة لتدبير وشراء الأسلحة للقوات المسلحة ويبقى متابعة مدى تنفيذ ذلك عمليا .

وايا كان الامر فان التغيير فى السياسة العسكرية / الصناعية يعتبر حيويًا فى برنامج جورباتشوف الاملاحي الشامل، وان كانت التخفيضات العسكرية فى ذاتها والتحويل لن تعالج المشكله الاساسية فى الاقتصاد السوفيتى بالنظر إلى استمرار عمل هذا الاقتصاد بنظام الاوامر المركزية وعدم السماح لقوى السوق بتحديد الاسعار والإنتاج .

#### التنظيم العسكرى

ويتناول التنظيم العسكرى مستويات القيادة العليا وعلاقتها بالسلطات السياسية فى البلد حتى اصغر وحدة فى التنظيم، كما يتناول القيادة وهياكل السيطرة والتحكم وكيفية عملها، واخيرا يتناول عمق الوطن كيف يعبأ وكيف تتم حمايته .

وقد احدث جورباتشوف تغييرات جذرية فى كافة مستويات التنظيم العسكرى ابتداء من تغيير القيادات العليا نزولا حتى هياكل القوات المسلحة. ورغم ان التغييرات لم تكتمل فى حالات كثيرة فانه يمكن الحديث عن خطوط عريضة وملامح اساسية لاعادة التنظيم والتوجه الذى تأخذه هذه العملية، واسى تبريرها والاشارة المترتبة عليها .

بدأ جورباتشوف التغيير فى القيادة السياسية اى بالقمة. فقام بتجديد حيوية مجلس الدفاع DeFeuse Council وتوسيع العضوية فيه للسماح بتمثيل مدنى افضل . وتشمل عضوية مجلس الدفاع : جورباتشوف نفسه بمفته رئيسا لمجلس السوفييت الاعلى - وزير الدفاع - رئيس الوزراء - وزير الخارجية - المسئولون عن صناعات الدفاع وهم رئيس اللجنة العسكرية الصناعية VPK ورئيس لجنة الدولة للتخطيط Gosplan ووزير صناعات الدفاع وسكرتير اللجنة المركزية المسئول عن صناعات الدفاع (حاليا اوليج باكلانوف) وبعض كبار قادة القوات المسلحة كرئيس الاركان العامة وبعض نواب وزير الدفاع . ومن الملاحظات المشيرة للدهشه ان عضوية المجلس لم تتضمن شخصيتين تقليديتين وهما رئيس الاستخبارات الـ KGB ووزير الداخلية رغم وجود اعداد ضخمة من افراد القوات المسلحة تحت امرتها .

ومن متابعتنا لتصريحات جورباتشوف نلاحظ انه ينوى جعل مجلس الدفاع محور السياسة العسكرية وانه لايريد ان يكون هذا المجلس خاملا شكليا كما كان فى عهد بريجينيف ولكى يؤكد جورباتشوف نيته قام بتعيين " ليف زايكوف " عضو المكتب السياسى نائبا لرئيس مجلس الدفاع واعفاه من واجباته كرئيس للحزب الشيوعى فى موسكو حتى يتمكن من تكريس كل وقته - بخبراته فى الصناعات العسكرية - لعمال المجلس .

غير ان التغييرات اللاحقة التي حدثت جعلت البعض يتحدث عن تراجع لاهمية مجلس الدفاع ودورة . فقد اصبح رئيس مجلس السوقييت الاعلى رئيسا للدولة، وانشئ مجلس رئاسى من ضمن وظائفه بلورة اجراءات لكفالة الدفاع عن البلاد وتقديم الخطوط الاستراتيجية للسياسة الخارجية والامنية ورغم ان المجلس الرأسى لا يصدر مراسيم أو اوامر وانه يخدم كجهاز استشارى لرئيس الدولة الذى اصحت له سلطات ضخمة، فان البادى ان دور مجلس الدفاع قد انطوى تحت جناح المجلس الرئاسى الذى يضم معظم اعضاء مجلس الدفاع نفسه بالاضافة إلى عدد من الشخصيات من ذوى الخبرة والدراية بمسائل الدفاع .

الواضح ان هذه الترتيبات الجديدة لم تلق ارتياح القيادة العسكرية. ففى مقابلة اجرتها جريدة النجم الاحمر بتاريخ ١٦/٣/١٩٩٠ مع ميخائيل موساييف" رئيس الاركان العامة، ذكر ان القانون الجديد الذى انشئت بموجبه الرئاسة والمجلس الرئاسى قانون معيب لأنه لم يأت على ذكر اى دور لمجلس الدفاع، وبالتالي فسان وظائف الجهاز الجديد بخصوص المسائل العسكرية يكتنفها الغموض. واضاف "موساييف" ان القانون فشل فى تقديم تحديد دقيق للسلطات المهمة للرئيس كسلطته الشخصية فى اتخاذ القرار والامر باستخدام الاسلحة كاجراء انتقامى. فسلطة قيادة الاسلحة النووية غير واضحة فى الهيكل السوقيتى الجديد .

كذلك كان لظهور لجنة الدفاع وأمن الدولة بمجلس السوقييت الاعلى تأثيرها على دور مجلس الدفاع . فهذه اللجنة طرف جديد فى صنع السياسة العسكرية السوقيتية وترى فيها وزارة الدفاع مصدرا للمشاكل ومن ثم تحاول ملء اللجنة باعضاء من المسئولين فى القطاع العسكرى الصناعى. ولاشك ان تكليف اللجنة بصياغة مشروع القانون الجديد للدفاع يعطيها بعض الشغل والاهمية فى مواجهة وزارة الدفاع وان كانت هذه الاهمية ستظل محدودة طالما بقيت اللجنة غير متحكممة فى التمويل والاعتمادات .

ويبدو ان جورباتشوف شعر بعدم ارتياح القيادة العسكرية من الترتيبات الجديدة التي اشرت على دور مجلس الدفاع - وفي محاولة منه لطمأنة القيادة العسكرية بان مجلس الدفاع لا يزال له دوره المهم ترأس جورباتشوف اجتماعا للمجلس يوم اول سبتمبر ١٩٩٠ نوقشت فيه تقارير من وزير الدفاع وقادة القوات المسلحة حول مبادئ إصلاح عسكري للسنوات ١٩٩٥/٩١ وحتى عام ٢٠٠٠ وكذلك اجراءات سحب القوات السوفيتية من اوروبا الشرقية ومنغوليا. وقد اكد المجلس ضرورة التغيير المستمر والعميق في القوات المسلحة اتساقا مع العقيدة الدفاعية الجديدة، مع خفض اعداد القوات . وناقش المجلس وسائل تحسين هيكل ونظام الرقابة Control systems في القوات المسلحة والسياسة العسكرية الغنية لضمان تزويدها بالاسلحة والمعدات الحديثه اخذا في الاعتبار برامج تحويل الصناعة العسكرية: وتم الاتفاق على تحسين التدريب، والانتقال التدريجي إلى زيادة الاستعانة بالخبراء على اساس تعاقدى والاعداد لخفض فترة الخدمة العسكرية العادية، والاهتمام بالاحوال المعيشية للجنود وعائلاتهم. وكلف الرئيس جورباتشوف المجلس بتعديل نظام التجنيد على ضوء المناقشات التي دارت توطئه للتقدم به إلى مجلس السوفييت الاعلى (برقية السفاره رقم ١٨٨٨ بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣) .

على اية حال فان صلاحيات واختصاصات الاجهزة العليا المسئولة عن سياسة الدفاع في الدولة في حالة هلامية فضفاضة يكتنفها الغموض وتحتاج إلى تحديد وتعريف واضحين "اما بالنسبة للجنة الدفاع والامن بمجلس السوفييت الاعلى فانها ضعيفة في مجال صنع السياسة العسكرية الا إذا تمكنت من اصدار قوانين جديدة مهمة في السياسة العسكرية خاصة المؤثرة منها على تخصيص الموارد والاعتمادات للقوات المسلحة.

وامتدت التغييرات في التنظيم العسكري لتشمل القيادات العسكرية للقوات المسلحة . وإذا كانت الازكان العامة للقوات المسلحة مستمرة في القيام بدورها كجهاز تنفيذي للقيادة العسكريه العليا ، فان هذا الدور الذي بنته منذ

الستينيات يجرى تخليمه بعض الشع. ولعل التغيير الذى حدث فى عام ١٩٨٩ له دلالة فى هذا الصدد. فمنذ العام الماضى لم تعد قوات حرس الحدود ولا قوات الامن الداخلى ( MVO ) ولا تشكيلات المخابرات ( K G B ) ولا قوات السكك الحديدية جزءا من القوات المسلحة . وإذا كانت الأركان العامة قد اضلعت بدور كبير بسلطتها على معظم الوحدات العسكرية اثناء الحرب العالمية الثانية، وتقليص هذه السلطة بعد الحرب، فإنها استعادت هذا الدور المسيطر مرة اخرى مع نهاية الستينيات واكدت دورها العمليّاتى Operational بالنسبة لوجه الإنشطة العسكرية بصفة عامة وليس مجرد أنشطة القوات المسلحة تحت وزارة الدفاع والسيطرة على العمليّات Operational Control يقصد بها فى الأساس استخدام القوات المسلحة كما حدث فى مواجهة الاضطرابات فى جمهورية جورجيا السوفيتية - وفى ظل الوضع الجديد الذى نشأ بالتغيير الذى حدث فى عام ١٩٨٩ فان الأركان العامة لاتملك توجيه قوات الـ K 6 B وقوات حرس الحدود وقوات الامن الداخلى التابعه لوزارة الداخلية وقوات السكك الحديدية، التى اصحت تتبع مباشرة مجلس الدفاع وهذا يعنى ان جورباتشوف يملك دورا مباشرا فى استخدام هذه القوات وتوجيهها .

كما حدث تغيير اخر يتعلق بقوات الامن الداخلى وهو انشاء قوات للاغراض الخاصة Special - Purpose Detachments فى مدن سوفيتية عديدة للتعامل مع المظاهرات والاضطرابات، وتأتى القوات العاملة فيها أساسا من افراد الخدمة السابقين بالقوات المسلحة والجنود الذين يبلغ متوسط اعمارهم فوق الثلاثين عاما، وتلقى هذه القوات تدريبا شاملا حول كيفية مواجهة المتظاهرين بالحاق اقل ضرر ممكن بهم .

وبالنسبة للخفض فى عدد المناطق العسكرية فقد نشرت جريدة الازفستيا بتاريخ ٣ يونيو ١٩٨٩ عن خفض المناطق العسكرية Military Districts التى تغطى كافة اراضى الاتحاد السوفيتى من ١٦ إلى ١٤ منطقة وذلك بدمج المنطقة العسكرية

لآسيا الوسطى ومنطقة الأورال ومنها للمناطق العسكرية المجاورة . كذلك أشار "يازوف" وزير الدفاع السوفيتى فى تصريحات لنفس الجريدة بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨ إلى ان التغيير شمل هياكل القوات المتمركزة بمناطق الحدود بان وضع بها وحدات واسلحة دفاعية بحتة . وعلى مستوى عدد الفرق العسكرية Divisions فقد صرح جورباتشوف أمام مجلس السوفيتات الأعلى بأنه تم تسريح عدد ١٠١ فرقه ، ولكن سرعان ما شار هذا الرقم تساؤلات عديدة بعدها ذكر متحدث سوفيتى ان جورباتشوف كان يقصد ١٠١ وحدة Unit وليس فرقة . وإذا اخذنا فى الاعتبار التقليد السوفيتى الذى يحتفظ بعدد ضخم من الفرق بنسبة من ١٠ - ١٥% من هذا النوع فإنه فى هذه الحالة يمكن ان يشمل الخفض المذكور ١٠١ فرقة من هذا النوع. وفى تصريحات "ليازوف" وزير الدفاع لجريدة النجم الاحمر بتاريخ ١٩٩٠/٦/٥ ذكر ان تم خفض عدد ٢١ فرقه من اجمالى الفرق السوفيتية وجيش - Two army Corps & Two Combined arms armies وعدد من التشكيلات والوحدات من فروع الخدمة الأخرى. وصرح "يازوف" لصحيفه الأزفستيا بتاريخ ١٩٨٩/٢/٢٨ ان من الملامح الأخرى لاعادة بناء وهيكل الفرق السوفيتية ازالة ٢٠% من الدبابات من الفرق Motorized rifle فى شرق أوروبا . ولكن ليس واضحا التشكيل النهائى الذى ستكون عليه الفرق، كما أنه من غير الواضح أيضا ما إذا كان هذا التغيير فى الهيكل ينطبق فقط على الفرق السوفيتية فى شرق أوروبا ام أنه سيطبق على الجيش السوفيتى ككل.

الى جانب ماسبق حدثت تغييرات هيكلية اخرى نتيجة خفض جورباتشوف للقوات من جانب واحد فبالإضافة إلى سحب ست فرق دبابات من شرق أوروبا بدأ الاتحاد السوفيتى بالفعل تنفيذ الخفض من جانب واحد الذى أعلن عنه جورباتشوف أمام الأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٨٨ ويشمل خفض ١٠ آلاف دبابة (٥٢٠٠ منها من شرق أوروبا) و ٨٥٠٠ قطعه مدفعية وعدد ٨٠٠ طائره حربية (٢٦٠ منها من شرق أوروبا)، وسحب بعض الوحدات الجوية الهجومية ومعدات العبور الهجومية من شرق أوروبا أيضا.

وفى اطار التأكيد الجديد على تنفيذ العقيدة العسكرية الدفاعية تخطط القيادة السوفيتية لزيادة ورفع قدرات الدفاع الجوى والدفاعات المضادة للدبابات ومعدات عرقله تقدم العد. كما أشار البعض عند مناقشة هذه الجهود مفهوم المناطق المحصنة "لدم القدرات الدفاعية للقوات السوفيتية وقوات حلف وارسو" .

يسمح لنا العرض السابق للملاح الرئيسيلا للتغييرات التنظيمية والهيكلية فى القوات المسلحة السوفيتية بالاشارة إلى عدد من الاتجاهات والاشار يمكن اجمالها فى الاتى :

- ان التغييرات المقترحة كبيرة ولو نفذت فأنها ستتجاوز الشكل لتمس الجوهر. فقد ادخلت هذه التغييرات على مستوى القمة قدرا كبيرا من عدم التيقن والغموض بالنسبة لمسئوليات السياسة الدفاعية للبلاد . وبالنسبة للجنة الدفاع والامن بمجلس السوفيت الاعلى فأنها تملك نظريا على الاقل الامكانية والقدرة الاكبر على احداث تغيير جوهرى، وإذا نجحت هذه اللجنة فى السيطرة على التمويل فان هذا سيشكل تحولا جذريا. ولكن من الصعوبة بمكان تصور ذلك فى ظل استمرار النظام الاقتصادى الحالى فى البلاد .
- لاتزال الاركاب العامة تحتفظ دور مسيطر على قوات وزارة الدفاع رغم فقدانها لسلطتها العملية operational على قوات حرس الحدود التابعة للمخابرات وقوات الامن الداخلى وقوات السكك الحديدية .
- واضح ان التغييرات التنظيمية بالشكل الذى اشرنا إليه تحد من القدرة على القيام بعمليات سريعة واسعة النطاق على مستوى مسرح العمليات الاستراتيجية. فخفض الاسلحة والقوات من جانب واحد فى شرق اوربا يقلل من قدرة الغربية العليا على شن هجوم سريع، وستحتاج إلى وقت اكبر للتعيشة، كما ان بعض الوحدات التى اعيد تنظيمها قد لاتكون فى وضع يمكنها من المشاركة فى تنفيذ اختراق هجومى فى العمق .

- بالرغم من خفض هياكل القوات فان هذا الخفض صاحبه حملة تدعو إلى "الكيف فى مواجهة الكم" فى مجال تحديث القوات المسلحة السوفيتية. ويشور التساؤل حول ما إذا كان التحديث يهدف إلى انشاء قوات بقدرات غير هجومية من عدمه خاصة فى ظل ثورة التكنولوجيا التى عقدت من عملية التمييز بين ما هو هجومى ودفاعى .

يمكن القول اجمالاً ان جورباتشوف تمكن من فرض مجموعة من الاصلاحات الجذرية على القوات المسلحة ويبدو أنه مصر على مواصلة الشوط إلى مدها. ولكن النتائج النهائية تتوقف بطبيعة الحال على ما إذا كانت إصلاحاته الشاملة ستتجاوز نقطة الالعودة ام لا، فان هى تجاوزتها فاننا يمكن حينئذ الحديث عن تحولات جذرية بعيدة المدى فى المستقبل .

#### العلاقة بين الحزب والقوات المسلحة :

يشور تساؤل رئيس خطير بخصوص العلاقة بين الحزب والقوات المسلحة وهو هل يستطيع جورباتشوف مواصلة البيروسترويكما العسكرية دون ان يخلق ازمة فى هذه العلاقة ؟ يتنبأ الكثيرون فى الغرب بان جورباتشوف ان أجلا ام عاجلا سيضع ضحية انقلاب يقوم به العسكريون ضده. والعلاقة بين الحزب والقوات المسلحة دائماً موضع جدل كبير فى الغرب رغم استمرارية الإنصهار الذى حدث لهذه العلاقة منذ العقد الاول من عمر النظام السوفيتى. ورغم تعدد الآراء التى قيلت فى خصوص هذه العلاقة فإنها تدور فى الاساس حول آراء ثلاثة :

الرأى الاول يرى أنه فى ظل تعددية المؤسسات فى السياسة السوفيتية التى ينوى جورباتشوف اقرارها على حساب سيطرة الحزب واحتكارة للسلطة فان المؤسسة العسكرية ستميل إلى اتخاذ مواقف استقلالية. ولو صدق هذا الرأى فان القوات المسلحة لن تسمح بتفويضات جوهرية فى السياسة العسكرية.



والرأى الشانى يذهب إلى ان العلاقة بين الحزب والقوات المسلحة - على استمراريته - لاتخلو من التنازع والخلاف بخصوص سيطره و سطوة الحزب وهذا يعنى قوات مسلحة نشطة سياسيا يمكنها رفض مبادرات جورباتشوف لخفض الاسلحة والقوات من جانب واحد .

اما الرأى الثالث فيرى انسجاما وتطابقا أساسيا بين قيم الحزب وقيم القوات المسلحة والايديولوجية بل يرى ان الجيش ليس فى واقع الامر الا وحدة فرعية فى داخل الحزب اى ان القوات المسلحة هى المكون العسكرى للحزب its military component وإذا شارت نزاعات أو خلافات - وهذا طبيعى - فهى نزاعات داخل الحزب . وطبقا لهذا الرأى فان جنرالات الجيش والمارشالات يعتبرون من المنفذين المطيعين للحزب. فضلا عن ان شبكة الحزب وقيادته البوليس فى داخل القوات المسلحة تكفل سلوكا عسكريا خاضعا وناخبا للحزب. والموقف المطبوع الملتزم من جانب القيادة العسكرية ازاء التحولات الجذرية التى فرضها جورباتشوف على القوات المسلحة منذ عام ١٩٨٥ تؤكد صحة هذا التفسير للعلاقات بين الحزب والقوات المسلحة. ويتبنى هذا الرأى كثير من الخبراء الامريكيين فى الشؤون العسكرية ومدبرهم الجنرال W.E.Odom مدير دراسات الامن القومى بمعهد هدسون واستاذ العلوم السياسية بجامعة ييل .

ورغم ان بعض القادة العسكريين بدأوا يظهرون بعض المقاومة العلنية العامة لجورباتشوف ويعبرون عن ضيقهم من الاشار الضارة التى يمكن ان تنطوى عليها سياسة العلنية واعادة البناء ليس فقط فى تطبيقها على القوات المسلحة بل فى تطبيقها على المجتمع ككل ، فان العسكريين الازالون يتبعون الاوامر وينفذون الاملاحات.

ولعل من المواقف البارزة الدالة على ظهور بعض المقاومة العلنية لجورباتشوف ما جاء ببيان العسكريين السوفييت من ان سياسة جورباتشوف اضعفت قدرة الدولة الدفاعية . وقد تناول جورباتشوف هذا البيان بالرفض فى معرض

اجابته عن اسئلة اعضاء مؤتمر الحزب الشيوعى لروسيا الاتحادية فى يونيو ١٩٩٠. فقد ذكر جورباتشوف ان قيادة الدولة تتصرف على اساس عقيدة الكفاية المعقولة، وانه لايتفق مع ماجاء بالبيان من ان هناك تجاهلا لمصالح الدفاع عن الدولة، وان ذلك لايتفق مع الحقيقة. وازاف جورباتشوف بان الجيش يجب ان يصبح عصريا ويضم افرادا اكفاء وان تكون لديه اسلحة متقدمة. وان كل شئ يجرى عمله فى مجال البحث لتحقيق المهام طويلة الاجل التى من شأنها الحفاظ على الكفاية العسكرية. وفى الوقت نفسه فانه يجب تذكر ان نصيب الإنفاق على القوات المسلحة يصل إلى ١٨% من الدخل القومى. وفى هذا الصدد فانه يقدر عاليا عملية نزع السلاح التى بدأت تؤتى ثمارها بالفعل. وذكر جورباتشوف أنه امر طبيعى حقيقة ان البيروسترويكما قد أثرت فى مؤسسه هامة جدا مثل الجيش السوفيتى ، ولكن هذا لايعنى باى حال من الاحوال أنه يجب التقليل من الاهتمام بالطوات المسلحة (برقيه السفارة رقم ١٣٩٢ بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٦).

واجمالا فاننا نتفق مع الرأى بان علاقات الحزب والقوات المسلحة هى علاقات انسجام وتلاقى ايديولوجى حتى فى اكثر مراحل تنفيذ البيروپسترويكما حرجا. ولكن لايعنى ماسبق بالضرورة ان تلاقى المصالح سيستمر .

واحد انجازات البيروپسترويكما البارزة حتى الان هى تطهير الحزب بها فى ذلك كيار العسكريين. ولكن خلافا للتطهيرات السابقة فان هذه المرة لاتدعم الحزب بل تضعف من شأنه ومعنوياته. وفى نفس الوقت فان اعادة تنظيم هيكل الدولة واجهزتها وخلق مؤسسات متعددة مثل مؤتمر نواب الشعب المنتخب ومجلس السوفييت الاعلى والرئاسة كل هذا يخلق غموضا وتداخلا حول مركز السلطة الحقيقية والواجبات والاختصاصات والمسئولية عنها. وهذه التطورات تشير تساؤلات جوهرية حول مدى استمرار فاعلية الصهر بين الحزب والقوات المسلحة - فطبقا لووكالة تناس (١٩٨٩/١٠/٤) لاتزال ادارة مكافحه الجاسوسية التابعة لـ K G B تعمل بالقوات

المسلحة رغم ثبوت تورطها وفسادها في بعض الوحدات كذلك لا يزال الجهاز العسكري بالحزب Party - Military Administration قائما وان كانت معنوياته منخفضة ويتخلى عن دوره لصالح مؤسسات جديدة مثل مؤتمرات وجمعيات الضباط القانونيين. كذلك من المسائل التي اضعفت دور الحزب إلى حد ما ظهور سخط في صفوف صفار الضباط. فهم يظهرون اغترابا ليس فقط عن الحزب ولكن ازاء كبار الضباط ايضا ومن ثم فهم مستعدون لمساندة مصلحين مدنيين لاصلاح السياسة العسكرية جذريا.

وفي اخر تطور متمل اصدر الرئيس جورباتشوف يوم ١٩٩٠/٩/٤ قرارا باعادة تشكيل الاجهزة السياسية في كل من القوات المسلحة السوفيتية، وقوات لجنه الدولة للامن K G B ووزارة الداخلية وفرق السكك الحديدية حيث ستتحول إلى اجهزه سياسية وعسكرية تعمل على تطبيق سياسة الدولة فيها يخص الدفاع والامن وتعليم الجنوب وتوفير الحماية الاجتماعية لهم. وقد صدرت التعليمات إلى كل من وزارة الدفاع السوفيتية والادارة السياسية بالجيش والبحرية السوفيتية وكذلك لجنة الدولة للامن ووزارة الداخلية لاعداد مشروع لائحة لعهل الاجهزة السياسية والعسكرية في غضون ثلاثة اشهر وتقديمها لبحثها. وقد اشارت وكالة شاس إلى ان قرار الرئيس السوفيتي يتفق مع التغييرات الدستورية التي اقراها المؤتمر لنواب الشعب السوفيتي ومع سياسة تحديد وظائف ومهام كل من الحكومة والحزب ، وسوف يتم تنفيذ القرار في اطار عملية الاصلاح الجارية في الجيش اخذا في الاعتبار المهام الملقة على عاتق كل من البحرية والجيش .

ونشرت صحيفه النجم الاحمر تصريحات مدير الادارة السياسية بالجيش والبحرية يوم ١٩٩٠/٩/٦ التي ذكر فيها ان قرار اعادة تشكيل الاجهزة السياسية بالقسمات المسلحة السوفيتية سيكون من شأنه تحديد مهامها وكذلك مهام منظمات الحزب داخل الجيش. وان هذه الاجهزة ستتمتع بنفس وضع مؤسسات سلطات الدولة، وسيقوم نشاطها على اساس تحدد سياسة امنية ودفاعية تتبناها الدولة رسميا. وازاد ان الاجهزة السياسية الجديدة بالجيش لن تكون من مهامها ادارة المنظمات الحزبية وتلك

الخاصه برابطة الشباب الشيوعى ، وسوف تركز على عملية التشقيف السياسى والعمل الايدولوجى والشقاى ودعم الإنضباط العسكرى، وتنمية روح الولاء المطلق للشعب والشعور بالمسئولية الشخصية عن الدفاع عن الوطن الاشتراكى مع القيام بالواجبات العسكرية، كذلك فسوف توفر تلك الاجهزه الحماية الاجتماعية للعسكريين وعائلاتهم، وسوف يتم انشاء ادارات اجتماعية وسيكولوجية فى الوحدات (برقية السفارة رقم ١٩٢٢ بتاريخ ١٩٩٠/٩/٨).

وحتى لانتوه فى خضم جوانب الاصلاح المختلفة التى تناولتها فى العرض السابق اود ان أنهى هذه الدراسة بملاحظات ختامية تلخص الملامح الاساسية للاصلاح العسكرى وآثاره على المؤسسة العسكرية السوفيتية :

( ١ ) تشهد القوات المسلحة السوفيتية تحولات عميقة ربما تعادل ان لم تتفق فى حجمها ونطاقها وتأثيرها التحولات التى حدثت فى العشرينيات التى رسمت الخطوط الاساسية للقوات المسلحة وهياكلها العسكرىة / السياسية والعسكرية / الاقتصادية حتى يومنا هذا. هذه التحولات لا تؤثر على القوات المسلحة فحسب وانما تؤثر على المجتمع بأسره. كما ان النجاح فى عدد من المجالات الرئيسية الاخرى لاصلاحات جورباتشوف يتوقف إلى حد كبير على تنفيذ الاصلاحات العسكرية بنجاح.

( ٢ ) غير ان الامر ليس سهلا بالنظر إلى العواقب المحتملة لاصلاحات جورباتشوف الاوسع وتأثير ذلك على الاصلاح العسكرىة. فنجاح جورباتشوف حتى الآن فى تبرير عدم الحاجة إلى قوة عسكرية ضخمة للدفاع عن مصالح السياسة الخارجية السوفيتية باستخدام سياسة العنينة والبيريسسترويكها هذه الاستراتيجية نفسها هى التى ولدت تطورات سياسية داخلية سلبية بالنسبة للقوات المسلحة. فتنامى المشاعر القومية والعرقية والانفصالية المتطرفة فى عدد من الجمهوريات السوفيتية يمكن الاستناد إليه بدوره لتبرير الابقاء على قوات ضخمة يمكن التمويل عليها سياسيا (تحدث بعض السوفيت فى

استفتاء للرأى العام اجرى فى الشهر الحالى عن انشاء قوة من الجمهوريات المختلفة.

على غرار الامم المتحدة للحفاظ على النظام والامن ومواجهة الاضطرابات العرقية والقومية). ومن ناحيه اخرى فان سياسة العلنية والبيروسترويكها نفسها تضعف من امكانية الاعتماد سياسيا على مثل هذه القوات. ورأينا ذلك بوضوح فى تدخل الجيش فى باكو عاصمة جمهورية اذربيجان الاسلامية فى يناير ١٩٩٠ حيث لايريد اهل الجنود الروس والاوكرانيين إرسالهم إلى مثل هذه المناطق. كما لايزال قادة القوات المسلحة يتذكرون بمرارة الحملة الاعلامية الشرسة الداخلية والدولية ضد تدخل الجيش وممارساته فى جمهوريه جورجيا السوفيتية.

( ٢ ) يلاحظ ان التناقضات الناشئة عن محاولات خلق امبراطورية ليبرالية متعددة القوميات ومحاولة إصلاح النظام الاقتصادى المركزى هى نفس التناقضات التى تحدث فى مجرى إعادة بناء القوات المسلحة.

( ٤ ) مع تزايد حملة عدم الرضاء الموجهة ضد العسكريين وتزايد مقاومة الكثير من الجمهوريات للحكم السوفيتى - خاصة بعد تدخل الجيش فى أحداث. جمهوريتى اذربيجان وجورجيا فى اوائل عام ١٩٩٠ وما نتج عنه من خسائر وضحايا - اضطر جورباتشوف للتراجع والقيام بانسحاب رئيسى. فلم يقدم جورباتشوف على الاستخدام المباشر للجيش فى مواجهة أحداث جمهورية ليتوانيا كما فعل من قبل وانما لجأ إلى اتباع اساليب حرب الاعصاب بتحريك القوات فى الشوارع بدعوى اجراء مناورات عسكرية، وفى نفس الوقت ترك لقوات الامن الداخلى مهمة التصدى للاضطرابات فى الداخل . وقد فسر ذلك فى الداخل والخارج بأنه خروج عن سياسة جورباتشوف المعلنة. كذلك اضطر جورباتشوف إلى الظهور بخصوس بعض اوجه البيروسترويكها فى الجيش خاصة إصلاح نظام التجنيد والخدمة العسكرية.

